الفصل الثاني

الصراع والفقر واللامساواة

الوجه الآخر لنعم النفط

يعد النفط والغاز الطبيعي سلعاً ثمينة في الطلب طويل الأمد، ولكن الدخل الناشئ عن صادراتها ليس نعمة خالصة. وبالفعل، فالدراسات المتعلقة باستخدام الدخل الناتج عن النفط مليئة بعبارات مثل «المرض الهولندي» و«لعنة السلعة».

يتقصى هذا الفصل الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنفط على الدول المنتجة. ويدرس مقدار الدخل الذي يولده النفط والغاز، وما إذا كان ذلك الدخل يفيد السكان على العموم، وهل هذه الإيرادات الهائلة والمفاجئة التي راكمتها الدول قد بدلت اقتصادياتها أو أبقتها على الاعتماد الدائم على الهيدروكربونات. ومن ثم يتطرق إلى مسائل السيادة والاستقرار الإقليمي اللذين يظهران نتيجة للثروة المتأتية من النفط والغاز، ثم ينتقل بعدئذ، ليعالج حوادث كانت صناعة النفط فيها عاملاً في زعزعة الاستقرار الداخلي. وينهي الفصل بالتساؤل عما إذا كان بمقدور المنتجين الجدد للنفط والغاز الطبيعي تجنب المآزق التي وقع فيها المنتجون الذين سبقوهم.

أفعوانية الإيرادات

لقد رأينا أن كبار منتجي النفط لم يحققوا سوى نجاح محدود في تنويع صادراتهم، بعيداً عن النفط ومنتجاته التي كانت في عام 2002 تشكل 94% من إيرادات التصدير في المملكة العربية السعودية و99% من إيرادات التصدير في نيجيريا. وقد تمكنت بعض البلدان مثل فنزويلا والجزائر وإيران من تقليل الاعتمادية لديها، ولكن حلول تصدير الغاز الطبيعي الواسع النطاق في البلدين الأخيرين محل النفط قد أعاد إنتاج الاعتماد على الهيدروكربونات. والآن يأتي أكثر من نصف دخل الهيدروكربونات في

الجزائـر من الغـاز، وترمي لمضاعفـة صادراتها ثلاث مرات بحلول عـام 2010 [1]. وحتـى عندما تمكنت الاقتصاديات من التنويع، فـإن أهمية النفط للعوائد الحكومية استطاعـت أن تبقى في مكانهـا. فعلى سبيل المثال، كانت إيـرادات تصدير النفط في المكسيـك قد تراجعـت من 70% إلى 7% فقط منذ أوائـل الثمانينيات، ولكنها تشكل ثلـث دخل الحكومة، وذلك لأن الدولة تمتلك شركة النفط الوطنية بيمكس[2]. ونادراً ما ينظر إلى روسيا بوصفها دولة تعتمد على النفط والغاز. إلا أن النفط والغاز يشكلان 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 وربع الإيرادات الفيدرالية؛ وفيما كانت البلاد تخـرج من أزمتها الاقتصادية لعام 1998، كانت إيرادات قطاع النفط تتنامى لتشكل 80% من المكاسب، التي بلغت نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

وفي الـدول المعتمـدة على النفط، من الطبيعي أن يؤثر إنتـاج النفط وأسعاره بقوة علـى الاقتصـاد بأكملـه، وألا يقتصـر تأثيره علـى إيراداتها من التصديـر، فالأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت في الأسابيع الأخيرة من عام 1997 أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، وهذا ما جعل أسعاره تنخفض بشدة في عام 1998 لتصل إلى أدنى مستوياتهـا خلال اثنتـي عشرة سنة، ومن ثم انخفاض قيمة النفط الذي صدرته دول أوبـك من نحو 163 مليـار دولار إلى 107 مليارات دولار. وبلغت نسبة انخفاض الناتج المحلـي الإجمـالي 16%، إذ وصل إلى ما دون 663 مليـار دولار، بعد أن كان نحو 791 مليار دولار. وفيما يتصل بالموضوع ذاته، فقد كان من شأن العودة التدريجية للأسعار إلى مستوياتها الطبيعية في عام 1999 أن زادت العائدات الإجمالية لصادرات النفط بنحـو 45 في المئـة، فيما زاد إجمالي النـاتج المحلي الكلي بنسبة تتجـاوز 12%. ويعد تقلـب إيرادات التصدير سمة دائمـة لمنتجي النفط. وإذا نظرنـا إلى الإيرادات على مـدى العقدين الأخيريـن الماضيين واستثنينـا «الصدمات النفطيـة» التي حدثت في عامـي 1973 و1979 عندما ارتفعـت الأسعار بصورة حادة، نجـد أن هذه الإيرادات قـد تفاوتت تفاوتاً كبيراً، فمـا بين عامي 1982 و1986 كانت الإيـرادات تنخفض كل عـام، حيث بدأت بـ 204 مليارات دولار لتنتهـي بـ 76 مليار دولار فقـط، ولم تتجاوز مستواها الذي وصلت إليه في عام 1982 إلا في عام 2000. وكانت إيرادات عام 1990

أعلى من إيرادات عام 1989 بنسبة الثلث، ويعود ذلك للغزو العراقي للكويت، لكن الأسعار انخفضت في عام 1991 بنسبة 13%، وفي عام 1993 حصل انخفاض آخر يتجاوز 10%. وقد تكررت هذه الأنماط ذاتها بشكل واسع في أرقام الناتج المحلي الإجمالي[4].

تشير التوقعات لعام 2003 إلى أن إيرادات التصدير في روسيا سوف تزداد بنسبة 27%، و21% للمكسيك و16% لأنغولا[5]، كما أشارت إلى حدوث زيادة بنسبة 19% لدول أوبك، وذلك حتى ولو أخذنا في الحسبان انخفاض الناتج العراقي بسبب الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة، والإضراب المدمر في فنزويلا أوائل السنة والاستنزاف المتواصل لاحتياطيات أندونيسيا[6]. وأخذت الارتفاعات الإضافية في الأسعار لعام 2004 تعِدُ بمكاسب أكبر بكثير، إذ توقع بعض المحللين حدوث زيادة في الأسعار على المدى المتوسط بنحو عدة دولارات للبرميل الواحد.

وتدخل النتائج الاقتصادية لتقلب الأسعار في سياسات الدول المنتجة، إذ ارتبطت الأوضاع المتردية في الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بانهيار عوائد النفط عندما انخفضت أسعار النفط الخام وقيمة الدولار[7]. وأدت الاحتجاجات العارمة والواسعة النطاق في عام 1988 إلى نتيجة إيجابية بإنهائها حكم الحزب الواحد، ولكن ذلك كان مترافقاً مع نمو الإسلام السياسي، الأمر الذي أدى إلى إبطال الانتخابات وعقدٍ من إراقة الدماء. وكان من شأن زيادة عائدات النفط في السنوات الأولى من هذا العقد، التي وصلت إلى 24 مليار دولار في عام 2003، أن مكنت حكومة ابن فليس من الإعلان عن حزمة توسعات يقودها القطاع العام بقيمة 10 مليارات دولار، وهي إستراتيجية رأى بعضهم أنها تكرار لأخطاء استغلال الأرباح غير المتوقعة التي حصلت في الماضي.

وسواء كان ذلك للأحسن أم الأسوأ، فبإمكان الإيرادات غير المتوقعة للنفط أن توفر السند لمواجهة مطالب المؤسسات المالية الدولية، فقد استطاعت الحكومة الأنغولية أن تتجنب وصفات كلٍّ من الدول المانحة للمعونات والتعديلات البنيوية في معظم الوقت الذي أمضته في الحكم. ولقد أخفق برنامجان كان يشرف عليهما طاقم العمل في صندوق النقد الدولي، وكان الثاني قد ظهر للوجود في أواخر التسعينيات من

القـرن العشرين بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط، ثم جاء التخلي عنه بعد أن خفت الضغوط المالية، مع تحسن الأسعار في عامي 2000 ـ 2001 [8].

يتـم تبادل النفط بالـدولار الأمريكي، وهـذا يعني أنه فضلاً عـن تأثير التضخم علـى القوة الشرائية لإيـرادات النفط، هناك أيضاً أثر تغير قـوة الدولار على الدخل الحقيقـي. وفي الواقـع، إن نهاية معاهـدة بريتـون وودز كانت حافـزاً أساسياً للدول الأعضـاء في أوبك للبدء بممارسة شيء مـن التحكم بأسعار النفط. ففي عام 2003، تم استخـدام ضعف الدولار وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن ذلك لتبرير قرار أوبـك في عدم زيادة الإنتاج، ومن ثم التقليل مـن فئة أسعار النفط المحددة بالدولار. وحسـب التقديـر الحقيقـي، بلغت أسعـار النفط ذروتهـا في عـام 1982 عند 15.93 دولاراً للبرميـل الواحد (باعتبار سنة 1973 السنة الأساس). ومنذ ذلك الوقت بلغت الحضيض في عام 1998 عندما وصل سعـر البرميل إلى 3.10 دولارات فقط، ونادراً مـا كان يتجاوز معـدل عام 1973 قبل الأثر الكلي «للصدمـة» الأولى للأسعار. ثم بلغ 6.53 دولارات في عام 2002، أي ثلثي سعر عام 1974 [9].

وكانت إيرادات أوبك، في التقدير الحقيقي واتخاذ دولار عام 2000 ليكون أساساً، قـد بلغت الذروة في عـام 1980 عندما وصلت إلى 598 مليـار دولار، فيما كانت أدنى نقطة لها في عام 1998 إذ بلغت إيراداتها 113 مليار دولار فقط، أي كانت أدنى حتى ممـا حققته في عام 1986، تلـك السنة التي حدث فيها الانهيـار السابق في الأسعار. وقـد بلغ صافي إيـرادات تصدير النفط للدول الأعضاء في أوبـك في التسعينيات 1.6 تريليون دولار، أي أقل من نصف إيرادات السبعينيات التي بلغت 3.3 تريليونات دولار. وقـد أظهرت المدة الممتدة مـا بين عام 2001 ومنتصف عـام 2003 تحسناً وصل إلى 20% زيـادة عن إيـرادات التسعينيات، ولكنها مع ذلك كانـت أقل بكثير من إيرادات السبعينيات والثمانينيات[10].

تمهيد الطريق

كفانا حديثاً عن الدخل المستحق للدول، فقد ازدادت أعداد السكان منذ أن أصبح النفـط المصدر الأكبر للثروة في الدول المنتجـة، وارتفع العدد الكلي لسكان دول أوبك

من 296 مليون نسمة في عام 1977 إلى 532 مليوناً في عام 2002. وهناك دليل على أن دخل النفط يحفز على النمو السكاني، ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كانت المعدلات السنوية للنمو السكاني للدول النفطية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا تتجاوز مثيلاتها لدى الدول غير النفطية في المنطقة بنحو 2.5 نقطة مئوية[11]. وإن مسألتي انخفاض إيرادات النفط وزيادة السكان تغطيان الحقيقة الأهم والأكثر أساسية، ألا وهي أن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي متناهية. وهذا يعطي مزيداً من القوة للخيارات السياسية التي يحددها حجم الإيرادات التي يمكن استغلالها لأمد طويل عبر الاستثمار أو تبديدها في الاستهلاك القصير الأمد. وأحد خيارات هذه السياسة تأسيس صندوق مالي لإدارة جزء من الإيرادات. وهناك نوعان متميزان من الصناديق: صندوق الاستقرار الذي يلطف من عدم تساوي الإيرادات الناتج عن تقلب أسعار النفط؛ وصندوق التوفير الذي يهدف إلى نقل جزء من إيرادات الاحتياطيات المتناهية إلى الأجيال القادمة. ومن بدائل صندوق الاستقرار التغطية أو التحوط في أسواق مشتقات النفط والغاز الطبيعي مما يجعل مجرى الإيرادات منساباً من دون عقبات عن طريق «الحجز، أو الاتفاق» على مدى سعري بواسطة عقود تلزم ممثل الحكومة والطرف المقابل بتبادل النفط بسعر معين، وفي وقت محدد في المستقبل. ويخسر البائع عندما تكون الأسعار الحالية أعلى من السعر المتفق عليه، ولكنه يربح عندما تكون أدنى. وقامت المكسيك بتجارب في التحوط، وتدير الكويت هذين النوعين من الصناديق، وكانت الموارد المالية لهما هي التي سمحت للعائلة المالكة وحكومتها بالعمل في المنفى بعد الغزو العراقي في شهر آب/أغسطس من عام 1990. وقد كان السحب من صندوق التوفير ممنوعاً، لكن في عام 1991 تم إقرار تخلٍ جزئي عن ذلك الأمر لتمويل أعمال إعادة البناء.

تكمن مشكلة كلا الصندوقين في أن الأمانة العامة لإدارتهما غالباً ما تكون كبيرة بكبر المؤسسات التي تشرف عليها. وفي معظم الأحوال يتم الاقتداء بصندوق الاستقرار في النرويج بوصفه نموذجاً للشفافية، إذ يجب الحصول على موافقة البرلمان على جميع التحويلات المالية من الصندوق وإليه، وأن تمر التحويلات المالية الخارجة من الصندوق عبر الميزانية للحيلولة دون تأسيس نظام مالي حكومي موازٍ. وعندما

أعلنت تيمور الشرقية في عام 2003 أنها وضعت خططاً لصندوق هجين، يجمع ما بين صندوقي الاستقرار والتوفير، ويتم استثمار أصوله في الخارج، فقد اقتدت بالنرويج بوصفها نموذجاً تأمل إجراء تحسينات عليه[12].

وتقف آمال الحكومة في ديلي على النقيض من التقارير الواردة من أشغابات، حيث يعرف أن للرئيس التركماني سيطرة شخصية على صندوق احتياطي النقد الأجنبي، الذي تتم تغذيته بإيرادات الهيدروكربونات والقطن.

وعلى الرغم من المشكلات الواضحة لضمان الشفافية والمحاسبة والمسؤولية في الدول التي لا يتمتع فيها المجتمع المدني والمعارضة السياسية بالقوة الكافية لضمانها، إلا أن المؤسسات المالية الدولية رأت في إدارة الإيرادات وسيلة لتصحيح المشروعات التي قد يكون من الصعب الموافقة عليها بخلاف ذلك.

وكانت الخطة التي تمت الموافقة عليها بالنسبة لتشاد قد روجت لها الشركات والمؤسسات المعنية (وبعض المنظمات غير الحكومية) بوصفها نموذجاً للمستقبل. فخط أنابيب النفط تشاد ـ كاميرون الذي كان مثار خلافات شديدة وجدل واسع سوف يزيد ميزانية تشاد بنسبة 50%، وبذلك يدخل كل مخاطر الأرباح غير المرتقبة. وقد فرض البنك الدولي كشرط لتمويل المشروع خطة لإدارة العوائد بإشراف لجنة تضم تسعة أعضاء للموافقة على النفقات. ولكن، كما أشار أحد التقارير الذي قارن ما بين صناديق التمويل لثلاثة بلدان، فإن أربعة أعضاء قد عينهم الرئيس، واثنين آخرين عينهما البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب السياسي للرئيس، فيما قامت السلطة القضائية المشرفة على الحكومة بتعيين عضو واحد. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن تحويل الأموال للصندوق يهدف إلى تمويل قطاعات ذات أولويات محددة، مثل الصحة والتربية والمياه، مع ادخار 10% للأجيال القادمة، فإن القانون الذي يحدد إطار هذه العملية يمكن نقضه بعد خمس سنوات[13].

ولكن ثمة نقدًا آخر يوجه إلى خطة تشاد:

للمرة الأولى على الإطلاق، توافق دولة أفريقية على تسليم جزء من سيادتها فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال التي تحصل عليها من شركة أجنبية، تقوم باستغلال

احتياطيات البلاد من النفط، وذلك عبر ضغوط يمارسها البنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة وشركات النفط الكبرى التي تعمل جميعها بانسجام.

ووفقاً للاتفاق الجديد سوف يكون للإدارة الأمريكية سيطرة واقعية على الشؤون السياسية والمالية لتشاد[14].

وفي أذربيجان تم استخدام صندوق النفط الحكومي لتمويل جزء من استثمارات الحكومة في خط أنابيب باكو- جيهان المزمع إنشاؤه، وهو مشروع آخر يلقى الخصام الشديد من تحالف من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات بيئية غير حكومية. ويخضع الصندوق للتدقيق السنوي، لكن ثمة نقداً يوجه إلى الهيئة المشرفة عليه لكون الحكومة تسيطر عليها. كذلك يتعرض الصندوق المخصص لكازاخستان لنقد حاد بسبب من السيطرة الحكومية المفرطة عليه.

حصاد مُرّ من «زرع النفط»

تشير الدلائل إلى أن الدول المعتمدة على النفط لم تكن قادرة على تحويل عائداته إلى نمو اقتصادي مستديم. كما يلاحظ الباحثان عابد وداوودي:

في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة، تراجع دخل الفرد في الدول المنتجة للنفط [في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا] بمعدل 1.3% سنوياً، وذلك بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت 2% سنوياً في اقتصاديات الدول غير النفطية. وحتى في أثناء سنوات الازدهار في سبعينيات القرن العشرين كان معدل النمو في الدول النفطية يبلغ نحو نصف معدل النمو في الدول غير النفطية في المنطقة، وذلك اعتماداً على الدخل الحقيقي للفرد[15].

وإذا أخذنا الدول النامية بمجملها في الحسبان، فإن المقارنة سوف تكون أشد كآبة.

في التسعينيات من القرن العشرين قام الباحثان ساشمس وورنر بنشر بحث مهم[16] يوضحان فيه قيام ارتباط سلبي ما بين موارد التصدير للبلاد، بوصفها تشكل نسبة من الدخل المحلي الإجمالي وبين معدلات النمو السنوية. وقد كانت

الدراسة مضبوطة فيما يتصل بطيف واسع من المحددات والعوامل الأخرى المتنوعة، وشملت خمسة وتسعين بلدًا. في المدة الممتدة ما بين عامي 1970 ـ 1990. ووجدت كذلك أن تلك العلاقة السلبية استمرت إبان مراحل ارتفاع أسعار السلع وانخفاضها. ثم قام الباحثان بدراسة مجموعة من مصدري النفط، ووجدا أن ذلك الارتباط السلبي أقوى بكثير مما لدى كل مصدري السلع الذين تمت دراستهم. وبالفعل، ففي المراحل التي توافرت فيها المعلومات، كانت الاقتصاديات الإجمالية للعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد تراجعت.

إذا ما نظرنا إلى الدول المنتجة للنفط، فإن الأمر المدهش فيها هو تنوعها من حيث الجغرافيا والسكان والتاريخ. ومع ذلك فإنها تشترك على العموم في فشلها في كسب النمو الاقتصادي الطويل الأمد من سلعة ثمينة يتنامى الطلب عليها.

كانت الأنظمة المشرفة على عائدات النفط في السبعينيات والثمانينيات قد استهدفت على مستويات الإعلانات الخطابية والسياسية تحقيق نسب النمو الاقتصادي الذي تحققه الدول غير النفطية، والتنويع بعيداً عن النفط، وتقوية السيطرة الوطنية على موارد الهيدروكربونات. ويصف وزير الخارجية الجزائري السابق عبد الحميد الإبراهيمي السياسة الاقتصادية للرئيس هواري بومدين بأنها سياسة تهدف إلى خلق بلد صناعي شمال أفريقي، يمكن مقارنته بـ «المعجزة» الاقتصادية لليابان بُعَيد الحرب العالمية الثانية، ولكنها معجزة مستندة إلى النفط.

وفي فنزويلا والمكسيك كان القصد من شعار «زرع النفط» الوصول إلى التصنيع والتنويع. ويورد تيري لين كارل مقتطفات مما قاله الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريس بيريز: «سوف يقود الأمريكيون السيارات التي يصنعها عمالنا في معاملنا الحديثة، والمصدات المصنعة من الألومنيوم الذي ننتجه، والبنزين المكرر من نفطنا، ولسوف نبدو مثلكم»[17].

وقد لقي التوجه نحو إقامة صناعات بديلة للاستيراد تشجيعاً جزئياً من المؤسسات الدولية. وتم إقناع لجنة الأمم المتحدة لشؤون أمريكا اللاتينية بـ «فرضية بريبيش»

القائلة: إن النمو المعتمد على الموارد سوف يتم إحباطه بفعل انخفاض بنيوي طويل الأمد في أسعار السلع، وتمضي اللجنة قدماً في طريقها للتوصية بتصنيع محمي بواسطة التعريفات الجمركية.

أدى ارتفاع الأسعار ما بين عامي 1973 ـ 1974 إلى ازدياد هائل في إيرادات الدول الأعضاء في أوبك. وتبين الدراسة التي أجراها «جيلب» حول أثر استخدام الأرباح غير المتوقعة التي جنتها ست دول منتجة للنفط في عامي 1973 ـ 1979 بالتفصيل فشلها في تحقيق التحول الاقتصادي. فقد جنت تلك الدول الست (وهي الجزائر، والإكوادور وأندونيسيا ونيجيريا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا)، أرباحاً غير متوقعة بلغت 22.5 مليار دولار في عام 1974، شكلت نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 22.7%. وكانت أندونيسيا وحدها أقل تلك الدول اعتماداً على النفط، وربما حققت الإكوادور تقوية القطاعات غير النفطية في فترتي ازدهار الأسعار. وقد شهدت هاتان الدولتان وحدهما ارتفاعاً في المنتجات الزراعية والغذائية ما بين عامي 1974 ـ 1983 [18]، وانخفضت الاقتصاديات غير النفطية الإجمالية للدول الست؛ لتكون أقل بكثير من معدلاتها بالنسبة للدول النامية.

المرض الهولندي والأرباح غير المتوقعة المهدورة

يعد مصطلح «المرض الهولندي» أحد التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون للدلالة على ضعف القطاعات غير النفطية من الاقتصاد. وهناك روايتان مختلفتان لأصل العبارة. تشير إحداهما إلى التحول الجذري الذي طرأ على الاقتصاد الهولندي في أثناء مرحلة ازدهار تجارة زهرة التوليب في القرن السادس عشر، فيما اشتقت الرواية الثانية من أثر تطوير وتصدير الغاز الطبيعي في الستينيات من القرن العشرين، إذ تقول النظرية: إن الأرباح غير المتوقعة في أحد القطاعات تميل إلى رفع أسعار الصرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الأخرى أعلى تكلفة والاستيراد أرخص. وفي تلك العملية، يتم تجفيف الموارد الرأسمالية من الزراعة والتصنيع وامتصاصها في قطاعات الخدمات والمواصلات والإنشاءات وأجزاء أخرى من الاقتصاد التي لا يمكن المتاجرة بها.

وفي الوقت ذاته، وفيما يمكن للأموال المتحققة للحكومة أن تعزز القطاع العام، وتترجم بدورها إلى عقود لشركات القطاع الخاص، فإن الأسعار المرتفعة التي أوجدت الأرباح غير المتوقعة للحكومة يمكن أن تزيد من أساس التكاليف للقطاع الخاص. كانت أرباح النفط غير المتوقعة التي حصل عليها القطاع العام في المكسيك ما بين عامي 1973 و1981 قد بلغت 51.5 مليار دولار، ولكن القطاع الخاص شهد في المرحلة ذاتها انخفاضاً في دخله وصل إلى 16 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط[19].

كذلك هناك من يجادل بأن الاعتماد على الموارد يفشل في بناء روابط أمامية أو خلفية تعمل على تحفيز الأجزاء الأخرى من الاقتصاد. وقد تصدق هذه الحجة في بعض الظروف، ولكن من الواضح أنها لا تصدق في ظروف أخرى. إذ دعمت صناعة النفط والغاز الطبيعي لبحر الشمال الكثير من الصناعات الأخرى من إنشاء المنصات وصولاً إلى الصناعات الهندسية والحاسوبية المتطورة جداً، وفي عام 1999 قامت صناعة النفط في فنزويلا بشراء سلع تم إنتاجها محلياً بقيمة 1.2 مليار دولار، وفيما قامت 4500 شركة، بما في ذلك 250 شركة هندسية واستشارية و2750 مصنعاً وموزعاً، بإمداد الصناعة، التي وفرت بشكل غير مباشر عملاً لما يقارب مليون شخص[20]. وشجعت حكومة الرئيس لولا دي سيلفا في البرازيل الشركات المحلية للمنافسة على إعادة بناء منصات النفط؛ لتكون جزءاً من المجهود الرامي إلى زيادة المحتوى المحلي[21]. وعلى النقيض من ذلك، ففي دول الخليج العربي تعد الروابط الخلفية للتصنيع جديرة بالإهمال؛ إذ هناك روابط أمامية نحو التكرير والمنتجات البتروكيميائية، على الرغم من أن معظم العمالة في هذه الصناعات كانت تقليدياً من المغتربين. ففي عام 2002 كان هناك 10 ملايين عامل وافد في دول مجلس التعاون الخليجي. وتكاد تحويلاتهم البالغة 27 مليار دولار في السنة أن تساوي رصيد الحساب الجاري للدول الأعضاء. وعلى مدى ثمانية وعشرين عاماً تم تحويل قرابة 413 مليار دولار عوضاً عن استثمارها في الاقتصاديات المحلية، وقد شكلت على العموم نعمة للدول الأفقر التي يتحدر منها الوافدون، ولكنها كانت كذلك مقياساً لفشل الاقتصاديات المحلية[22].

كان من شأن طبيعة الأرباح غير المتوقعة لعائدات النفط في السبعينيات من القرن العشرين (وربما السنوات الأولى من هذا العقد) أن أوجدت مشكلات خاصة بها، فقد كانت العوائد الإضافية هائلة، وفورية واستمرارها غير معروف سلفاً. وهذا ما جعل الاقتصاديات التي حصلت على تلك العوائد تواجه مشكلات في امتصاصها وشجع على الإنفاق التضخمي والتبذير. فعلى سبيل المثال، راكمت الأعمال الخاصة في المملكة العربية السعودية ثروات هائلة في السبعينيات من العقود الحكومية. وقد أدى ضعف غربلة المشروعات إلى جعل كفاءة الاستثمارات أسوأ. وفي نيجيريا بلغ معدل استغلال الطاقة في التصنيع 77% في عام 1975، وكان معظمه ملكاً للدولة، ثم تراجع إلى 50% في عام 1983 وانخفض منذ ذلك الوقت ليصل إلى 35 ـ 40% ، الأمر الذي يوحي بأن نحو ثلثي الاستثمارات قد تمّ إهدارها[23]. وفي المكسيك، كانت الاستثمارات الحكومية غير الحكيمة قد تركت الدولة، وهي لا تملك معامل لازارو كارديناز للفولاذ والأسمدة فحسب، بل وتملك أيضاً ملهى ليلياً ومعملاً للدراجات الهوائية وآخر للبسكويت. وازدادت أعداد المشروعات التي تملكها الدولة بشكل مفرط لترتفع من 504 مشروعٍ في عام 1975 لتصل إلى 1155 مشروعاً في عام 1982.

ولقد نتج عن عدم القدرة على امتصاص الإيرادات غير المتوقعة تكوين كبار المصدرين لثروات هائلة، استخدمت لتأسيس صناديق للاستخدام المستقبلي[25]. وبالطبع، فإن معظم المكاسب غير المتوقعة ذهب إلى مشروعات مهمة لتطوير التعليم والنقل والاتصالات والإسكان والصحة. وشكل الإنفاق على البنية التحتية وتنمية الرأسمال البشري نحو ثلثي الإنفاق في الدول التي قام «جيلب» بدراستها. ولكن معظم ما تبقى ذهب إلى الصناعات الهيدروكربونية وصناعات أخرى مبنية على الموارد. وهذا ما وفر في بعض الحالات حماية في مواجهة انخفاض أسعار النفط في المستقبل.

ركزت الجزائر المدركة لمحدودية احتياطيات النفط لديها على بناء صناعاتها المعتمدة على الغاز الطبيعي والمواد الكيميائية والأسمدة، حيث إن النفط الخام كان

يشكل 68% من صادراتها من الهيدروكربونات في عام 1986، فيما شكل 25% فقط في عام 1984 [26]. ومع ذلك، وقعت الصناعة في الجزائر في حالة مزمنة من عدم الكفاءة، إذ كانت الصناعة غير الهيدروكربونية تعمل باستطاعة تبلغ 43% فقط في أوائل التسعينيات من القرن العشرين[27].

وشجعت أندونيسيا الاتجاه نحو إدارة العائدات غير المتوقعة، فحققت قواعدها الزراعية والصناعية نمواً قوياً عبر مزيج من «الحظ الطيب وإمدادات وفيرة من العمالة تتناسب ودخل النفط» والسياسات الحكومية التي قبلت بالحاجة إلى سعر صرف مرن. وشددت على برامج لرفع الدخول في المناطق الريفية، وتجنبت بذلك المرض الهولندي.

بيد أن هذه المشروعات غالباً ما تم التخطيط لها وإدارتها على نحو سيئ، وكانت أكبر من اللازم. فكان معمل فولاذ أجاكوتا (الفيل الأبيض الضخم) الذي ظل يطارد نيجيريا عقوداً من الزمن، ممثلاً صورة مصغرة للتجارة والفائض في الوقت والميزانية. وعندما انخفضت أسعار أسواق النفط والبتروكيميائيات والمعادن في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أثبتت تلك القطاعات التي تم الاستثمار فيها ضعفها.

ومع تراجع إيرادات النفط في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أخذ أثر الأرباح غير المتوقعة يصبح عكسياً، فانخفض نمو الإنتاج غير النفطي، وتم تقليص الاستثمارات، وارتفعت الأسعار حينما اضطرت الحكومات إلى التخفيض التدريجي للإعانات المالية التي كانت تقدمها في سنوات الازدهار. ولما كانت الحكومات غير قادرة على تحديد المدة الزمنية التي ستستمر فيها الإيرادات المرتفعة أو كانت تعتقد أنها ستدوم إلى الأبد، فقد وقعت تحت إغراء الاستدانة مقابل الإيرادات المستقبلية، وذلك لتمويل الإنفاق. ومع بدء انخفاض الأسعار في عام 1981، كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري وصل إلى 3.7 مليارات دولار بسبب من استيرادها للسلع الرأسمالية ونصف الجاهزة[28]. ولجأت فنزويلا إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها بقرض بلغت قيمته 20 مليار دولار.

وإذا تحدثنا عن الماضي القريب، فليس هناك الكثير مما يشير إلى أن حكومات الدول المعتمدة على النفط قد حسنت أداء اقتصادياتها منذ الدروس القاسية في أوائل الثمانينيات، إذ كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سلبية على العموم طيلة التسعينيات (وإن لم يصل الأمر إلى هذه الدرجة بالنسبة للربع الأخير من القرن العشرين)، فيما كانت تلك المعدلات في تزايد بالنسبة للدول النامية عموماً والدول النامية في كل منطقة باستثناء الصحراء الأفريقية[29].

وبالنسبة لنيجيريا، «كان النمو راكداً ويقدر بأن الدخل الفردي قد انخفض من نحو 800 دولار في أوائل الثمانينيات إلى نحو 300 دولار في يومنا هذا»[30]. أو كما تعبر عن ذلك دراسة أخرى.

في عام 1965، عندما كانت عوائد النفط للفرد الواحد تبلغ نحو 33 دولاراً، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يبلغ 245 دولاراً. وفي عام 2000، عندما كانت إيرادات النفط تبلغ 325 دولاراً للفرد الواحد، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند مستواه في عام 1965. وبعبارة أخرى، يبدو أن إيرادات النفط كافة ــ التي وصل مجموعها إلى 350 مليار دولار ــ لم تؤدِ إلى رفع مستوى المعيشة على الإطلاق[31].

ولقد تسارع التراجع في دخل الفرد الواحد في فنزويلا منذ عام 1985 إلى عام 2000. وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل نمو القطاع غير النفطي 1.2% فقط في التسعينيات من القرن العشرين[32]. وانخفض دخل الفرد في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ـ البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ـ ما بين عامي 1981 و2001 من 18000 دولار إلى 6000 دولار فقط.

والمؤشر الآخر الدال على الفشل في الوصول إلى التنويع، إنما هو الافتقار إلى التكامل ما بين المناطق المنتجة للنفط. ووقعت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 اتفاقاً اقتصادياً يدعو لإقامة منطقة تجارة حرة وتحقيق الانسجام في خطط التنمية. ولكن في هذا العام، وباستثناء العلاقات الخاصة ما بين البحرين

(التي تنتج كميات قليلة جداً من النفط والغاز الطبيعي) والمملكة العربية السعودية، كانت التجارة البينية لا تشكل إلا 4% فقط من تجارة تلك الدول، وكان معظمها إعادة تصدير للسلع من خارج المنطقة[33]. وفي عام 2001 كانت التجارة البينية لا تزال تشكل 6% فقط من التجارة الإجمالية[34]. وبعد انفجار مفاجئ في المشروعات البتروكيميائية المتنافسة فيما بينهما بدلاً من أن تكون متكاملة ـ وهي في الواقع جزء من قطاع النفط والغاز الطبيعي ـ كان التنوع محدوداً للغاية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى معدلات الإنفاق الاستثماري المنخفضة جداً، وفي جزء ثانٍ إلى انخفاض إسهام القطاع الخاص، وفي جزء ثالث إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول الأعضاء في المجموعة، وفي جزء آخر للتقلب في النمو الاقتصادي الذي تمليه أسعار النفط المتقلبة. وقد سجل مجلس التعاون الخليجي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ -0.7% في عام 1998، و +20.3% في عام 2000 وتراجع إلى 6% عام 2001 [35]. وفي تلك الأثناء أدارت الدول الأعضاء محطات تكرير ومعامل بتروكيميائية ومعامل صهر للألمنيوم وشركات طيران وعمليات تخزين للنفط تتنافس فيما بينها.

وتُعدّ دول اتحاد المغرب العربي ذات تنوع اقتصادي أكبر. فالمغرب المستورد للطاقة أحد الأعضاء الأساسيين في هذا الاتحاد الذي يضم أيضاً الجزائر وليبيا. ومرة أخرى، ظلت التجارة والتعاون الاقتصادي ما بين هذه الدول من الأدبيات الميتة.

وفي العديد من البلدان النامية التي تعتمد اقتصادياً على تصدير النفط والغاز الطبيعي، يظهر الافتقار للتنوع ويتعزز بقنوات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي. ففي عام 2003، كان الزخم في الجزائر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI يعود لأعمال الاستكشاف المتزايدة. وفي أذربيجان، كانت الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجاوزت خمسة أضعاف، تعود في جزء كبير منها إلى الزيادة في تدفقها إلى قطاع النفط التي بلغت 700%. وكان تضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بروناي قد هيمنت عليه الأموال التي ذهبت إلى صناعة النفط والغاز الطبيعي[36].

النفط والفقر

قد تدل اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عما إذا كانت الثروة المتاحة للمجتمع في تزايد أو تراجع، مع الأخذ في الحسبان النمو السكاني، إلا أنها لا تنبئنا بشيء عن توزع الثروة أو مستوى معيشة السكان. وتنشر الأمم المتحدة تقريراً سنوياً للتنمية البشرية تحاول فيه قياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن الدول، ومن ثم تقديم تصنيف تراتبي لهذه الدول ضمن مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره.

وثمة افتقار للمعلومات المتعلقة بتوزيع الدخل في العديد من الدول، وأبرزها دول الخليج العربي المنتجة للنفط، ولكن الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وجميعها قليلة السكان بالمقارنة مع احتياطياتها من الهيدروكربونات تقع ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث تصنف بين أفضل 48 بلداً، وهذا ينطبق على بروناي أيضاً. ويدل ذلك على تحقيق إنفاق هائل على البنية التحتية الاجتماعية منذ السبعينيات من القرن العشرين. فيما تأتي المكسيك وفنزويلا وليبيا وكولومبيا جميعها في المراتب العليا من فئة التنمية البشرية الوسطى. أما بالنسبة لمنتجي النفط الآخرين، فإن النتائج أقل إبهاراً، إذ تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة 68، وإيران في المرتبة 90، والجزائر في المرتبة 100 (بعد سنوات من النزاعات الأهلية)، ونيجيريا في المرتبة 136، وأنغولا (بعد عقود من الحرب) في المرتبة 146.

وتشير المعلومات القليلة المتوافرة عن توزيع الدخل في الدول النفطية إلى أن الدخل المتولد عن النفط قد فشل في تقليل التمايزات الاجتماعية، وتخليص الفقير من فقره. ففي روسيا الاتحادية تبلغ النسبة العددية للأفراد الأكثر ثراء 20% من السكان ومعدل استهلاكهم 53.7% فيما نسبة أفقر الفقراء والبالغة 20% معدل استهلاكهم 4.4%. وفي فنزويلا تصل نسبة الاستهلاك [للأغنياء] 53.7% و4.1% [للفقراء]. وفي الجزائر 42.65 و7%، وفي نيجريا 55.7% و4.4%. ومن بين الدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى في مؤشر التنمية البشرية نجد أن النسب في الولايات المتحدة الأمريكية 46.4% و5.2% للأغنى، و20% للأفقر من السكان على التوالي، وتعد هذه فجوة أكبر بكثير من الدول الـ 19 الأخرى.

وبالفعل، ثمة نقاش بأن الثروة النفطية يمكن أن تزيد من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر، الأمر الذي يطغى على الآثار الإيجابية للزيادة الإحصائية في الدخل الفردي، وقد وجد روس أن الدول التي كانت في عام 1970 تعتمد على سلعة أساسية قد ارتبطت بمعدل حياة منخفض بشكل غير اعتيادي، ومعدلات مرتفعة من سوء تغذية الأطفال والفقر في أواخر التسعينيات من القرن العشرين[37]. وتسري هذه الصلة على الدول المعتمدة على المعادن والنفط، ولكن ليس بالنسبة لتلك الدول المعتمدة على الزراعات الغذائية وغير الغذائية. ويتوقع النموذج الذي طوره روس أن الانتقال من دولة قليلة الاعتماد على المعادن مثل بنغلادش إلى دولة كثيرة الاعتماد على المعادن مثل زامبيا سوف ينتج عنه انخفاض في متوسط العمر يبلغ 8.6 سنوات، وارتفاع في وفيات الرضع يصل إلى 32 وفاة لكل ألف، بالإضافة إلى معاناة 12 طفلاً بالألف من سوء التغذية، وارتفاع بنسبة 40% في معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للنموذج، فإن أثر اكتشاف المعادن سوف يكون أكبر كلما كان البلد أصغر وأكثر فقراً. وهكذا، فبالنسبة لمدغشقر أو النيجر، من شأن مشروع لتصدير المعادن بقيمة مليار دولار أمريكي أن يزيد الفقر بشكل ملحوظ، حيث إن الآثار السلبية لتوجههم نحو الاعتماد بشكل أكبر على صادرات المعادن ستفوق الآثار الإيجابية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وفي بلد أكثر غنى مثل المملكة العربية السعودية والأرجنتين، فإن الآثار الإيجابية والسلبية سوف تتعادل تقريباً.

ويشير روس إلى أن الآثار السلبية للاعتماد على النفط والمعادن تتجلى في عدة طرق مختلفة. وبالنسبة للدول المصدرة للمعادن، فإن كبح النمو الاقتصادي هو ما يحدث الضرر، ولكن بالنسبة لمصدري النفط فإنه يبدو أن انخفاض نمو التصنيع و«إعاقة الديمقراطية» هو ما يزيد من الفقر.

الاقتصاديات النفطية والسعي للحصول على الغنائم

تعد الإحصائيات المحبطة المتعلقة بالفشل الاقتصادي للدول المصدرة للنفط جزءاً لا يتجزأ من البنية السياسية لتلك الدول. وقد حدد الأساس الاقتصادي للدول الوسائل التي يتم فيها السعي إلى السلطة السياسية والثروة والحصول عليهما. وعندئذ، يكون

من شأن الحفاظ على السلطة والثروة أن يحددا توزيع جزء من عائدات النفط، وتقدم نتائج ذلك التوزيع التغذية المرتدة للحياة الاقتصادية والسياسية. وفي جميع الدول في العالم تقريباً ـ وتشكل الولايات المتحدة الاستثناء الأساسي[38] ـ تكون الثروة التي تنتجها الأرض ملكاً للأمة بواسطة الحكومة المركزية. وتجبي الدولة من المنتجين ـ وفي هذه الحالة شركات النفط والغاز الطبيعي ـ «إيجاراً» مقابل حق استخراج الموارد الطبيعية المحدودة. وسواء أخذت الأموال المدفوعة شكل رسوم امتياز، أو ريعاً حسب الكميات التي يتم إنتاجها، أو ضريبة على الأرباح، أو حصة الدولة من اتفاقية المشاركة في الإنتاج، فإن الإيرادات تظل في جوهرها إيجاراً، ويعرف الاقتصاديون الإيجار بأنه الأرباح المتأتية من المزايا التفاضلية للإنتاج مثل عوائد الموارد الطبيعية النادرة. ذلك أن ندرة الموارد تتيح لصاحبها أن يفرض سعراً يزيد كثيراً عن تكلفة استخراجها. كما يمكن الحصول على الإيجار من البنية التحتية للعبور، الأمر الذي يبرر اعتبار مصر دولة من أصحاب الإيجارات النفطية، ويعود ذلك للعوائد التي تحصل عليها من عبور ناقلات النفط لقناة السويس.

وسواء كان البلد يستقر فوق احتياطيات من المعادن أو طرق المرور، فإن ذلك كان على العموم مسألة حظ طيب؛ نظراً لأن الحدود قد رسمت إلى حد بعيد قبيل العلم بوجود احتياطيات هيدروكربونية أو أخذها في الحسبان (وإن كانت هناك محاولات عديدة لإعادة رسمها حالما يتم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي). وفي ذلك النطاق، تبدو الثروة المتأتية من إيجار النفط والغاز الطبيعي، وكأنها ما يطلق عليه بعض المعلقين منة من السماء، أي المال السهل.

ولما كان استخراج النفط والغاز الطبيعي يستلزم كثافة في رأس المال لا في العمال، ولأن تصديرهما إلى البلدان المستهلكة لا يتطلب سوى القليل ليمكن ربطهما بباقي الاقتصاد المحلي، فإن الإنتاج ينزع إلى خلق صناعات معزولة (وكانت الحملات الحسنة النية للتصنيع عبارة عن محاولات لهدم جدران العزلة). وعندما يكون البلد المنتج بلداً نامياً تكون صناعة الهيدروكربون لديه قد ازدهرت قرابة تخلصه من الاستثمار، ومن ثم فإن الصناعة تنمو، وهي مرتبطة بصلات قوية مع شركات

النفط التابعة للعالم الصناعي. لذا كانت إجراءات التأميم في السبعينيات من القرن العشرين محاولة لتخفيف تلك الصلات أو إعادة التفاوض بشأنها.

حيثما تكون الدولة راسخة، ويعترف المجتمع المدني بشرعيتها ويحترمها، فإن استحقاقات الثروة النفطية والغاز الطبيعي وتوزيعهما يمكن أن يتسما بالشفافية، كما هو الحال في النرويج أو منطقة ألبيرتا الكندية. ولكن عندما تكون ولادة الدولة (أو إعادة تشكيلها كما في الدول التي كان اقتصادها في السابق يتبع التخطيط المركزي) متزامنة أو لاحقة لظهور صادرات النفط والغاز الطبيعي بوصفهما القطاع المسيطر في الاقتصاد، فإن التفاعل ما بين الاثنين يكون عميقاً. تعمل لين تيري كارل على التوفيق ما بين تشكيلة متنوعة من الدول المعتمدة على صادرات النفط، وما لديها من تشابه في فشلها الاقتصادي، وذلك عبر المفهوم الذي لديها للدولة النفطية.

لا تشبه الدول النفطية أي دولة أخرى. ففيما تشارك الدول النامية الأخرى في العديد من أنماط التنمية، وبشكل خاص الدول المصدرة للمعادن، إلا أن اقتصاديات الدول النفطية وأنظمة حكمها تشكلهما بسرعة وقسوة تدفق الدولارات النفطية (البترودولار) على نحو يبعدهم عن باقي الدول. إذ تعمل الثروة النفطية على قولبة المؤسسات على نحو أكثر دراماتيكية مما تخيله اختصاصيو التنمية أو بدا أنهم فهموه على الإطلاق. ويصدق هذا بشكل خاص إذا كان استغلال النفط قد تزامن مع بناء الدولة الحديثة، كما هو الحال في الغالب. وعندما يحدث هذا التزامن التاريخي، تغدو الدولة النفطية مدموغة بقدرات مؤسسية منحرفة بصورة خاصة. ومن شأن الصفقة الأولية ما بين الشركات الأجنبية التواقة لضمان مصادر جديدة للنفط الخام والحكام المحليين المتلهفين على تعزيز القواعد المؤيدة لهم ـ مهما كانت فوائدهم المشتركة ـ أن تعمل على ترك إرث من القوة السياسية المركزية إلى أبعد الحدود، وشبكات قوية من التواطؤ ما بين العناصر الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وتنمية غير متوازنة تعتمد على المعادن وتمولها إيجارات النفط، وبدلاً من عائدات الضرائب المحلية والمصادر الأخرى للدخل يتم الاعتماد على الدولارات النفطية[39].

عندما تحصل الدولة على دخلها من الأنشطة الإنتاجية الخاضعة للضرائب لسكانها، فبمقدورها أن تتوقع من مواطنيها أن يطالبوا بفرض شيء من المحاسبة على توظيف العائدات. ومن المرجح في لحظة ما، أن يرفع أحدهم شعار: «لا ضرائب من دون تمثيل» وألا يعاد انتخاب الحكومات إذا لم يرضَ الناخبون عن مستوى الضرائب أو استخدامها. ويتعين على الحكومات غير المنتخبة ـ باستثناء الحكومات التي تنزع إلى النهب القصير الأمد ـ أن تزاوج ما بين القمع وإرضاء الناخبين إذا أرادت البقاء.

بيد أن عائدات النفط والغاز الطبيعي، لكونها عبارة عن إيجارات، يتم الحصول عليها عموماً من خارج البلاد، وتمريرها عبر قطاع منعزل ذي توجه خارجي. وغالباً ما يتم تمويله من الخارج. لذلك فإنها بعيدة جداً عن فرض الكثير من الضوابط. وهكذا فإن «من السماء» موجود هناك ليأكله من يتدافعون نحو المائدة، أو كما عبرت عن ذلك إحدى الدراسات: «تعمل الإيجارات على إعادة توجيه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس للحصول عليها» بعيداً «عن الأنشطة الإنتاجية، وبشكل خاص في البيئات عديمة الشفافية التي تتسم بالتستر السياسي وحقوق ملكية غير واضحة»[40].

أما الفتات فيذهب للقلة المحظوظة من العمال المحليين الذين استطاعوا الحصول على عمل في القطاع. وقد سمحت بنية الصناعة لشركات النفط: «شراء عمال النفط بالأجور المرتفعة وخلق نوع من أرستقراطية العمل»[41]. بيد أن الجزء الأساسي والأكبر من الوليمة المجانية يكون متاحاً ليقوم بتوزيعه العاملون في الحكومة أو المسيطرون عليها. وحينما تكون الحكومة غير خاضعة إطلاقاً للمحاسبة تكون النتيجة توزيع حصص للأتباع، وإساءة استخدام وهدر وفساد. وعندما يكون هناك شيء من المحاسبة، يتم استخدام العوائد لمكافأة الأنصار الأوفياء، وإرضاء الآخرين، إذا كان ذلك ضرورياً.

وفي روسيا كان الانتقال من الحكم السوفييتي إلى الرأسمالية قد تميز بتحول بارونات الإدارة المدنية المتنفذين إلى أوليغارشيين [حكم الأقلية] يسيطرون بمناوراتهم على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. ويقول أحد المعلقين عن روسيا:

وعلى الرغم من أن الخصصة ربما لم تعمل على تقوية قطاع الطاقة، فإنها أدت إلى إثـراء الذيـن يشرفون على العملية. إذ إن العديد مـن أعضاء الحزب الشيوعي العاملـين في وزارة الطاقة المشكلة حديثاً قد أدركـوا الفرص الهائلة المتاحة أمامهم للحصول على مكاسب شخصية، فأخذوا يضعون جانباً جزءاً على الأقل من الأصول النفطيـة التابعة للوزارة لتتم خصخصتها، بينما يضمنون لأنفسهم مناصب إدارية عليـا، ويصبحون من كبـار حملة الأسهم في الشركات الجديـدة التي سيطرت على تلك الأصول[42].

وهكذا أصبح وزير صناعة الغـاز الطبيعي فيكتور تشيرنوميردين المدير التنفيذي لشركة غاز بروم، وقد أعقبه في ذلك المنصب معاونه السابق في الوزارة ريم فياخيرف. وعمل فاجيت اليكبيروف على تشكيل شركة لوك أويل العملاقة التي اعتمدت أساليب النهب وسعت إلى الاستيلاء على العمليات المستقلة في سيبيريا الغربية.

ولقـد سلطـت الأضواء علـى اللعبـة السياسية المعقـدة التي يمارسهـا حفنة من اللاعبـين، والتي تذكرنا بمؤامـرات البلاط في العصور الوسطـى، عندما تم اعتقال ميخائيـل خودوركوفسكي، رئيس مجلـس إدارة شركة يوكوس، في أواخر عام 2003 بتهـم الاحتيال والتهرب الضريبي على نطاق واسـع جداً، وهي تهم يعتقد أنها وجهت له؛ لأنهم يعدونه يشكل خطراً سياسياً على الرئيس بوتين. وكان من بين التهم الموجهة ضـد خودروكوفسكي ارتكابه انتهاكات فادحـة في الحصول على رخص حقول النفط في أوائـل التسعينيات من القرن العشرين في أثناء مرحلة حكم الرئيس يلتسين. وكان خودروكوفسكي، وهو عضو بارز في جناح الشباب في الحزب الشيوعي الروسي سابقاً، قد اشترى يوكوس عندما تمت خصخصتها في عام 1995، باستخدام مصرف مينا تيـب الذي يملكه في أحد المزادات المرتبطـة بتلك الصفقات المخزية لتقديم القروض مقابل الأسهم التي تم بوساطتها وبضربة واحدة تمرير صناعة النفط والغاز الطبيعي الروسيـة لتصبـح ملكاً للقطاع الخاص بأسعار بخسة جـداً. وفي المرحلة ذاتها حصل بوريـس بيروفسكي على شركة سيبنيفت، وكان من المقربين ليلتسين والمطلعين على ما يجري في الكرملين، ثم جاء سقوطه عندما تولى بوتين الحكم بعد يلتسين، فحلّ رومان

إبراموفيتيش مكانه في إدارة سيبينفت، وقد أصبح إثر ذلك حاكم إقليم تشيكوتا الروسي النائي، الذي كان مؤخراً ملجأ للتهرب من الضرائب، مما يؤكد أكثر وأكثر على التفاعل ما بين السلطة السياسية وجني إيجارات النفط والغاز الطبيعي. ويعد إبراموفيتيش ضليعاً في لعبة التسعير في عملية النقل والتحويل ـ شراء النفط بأسعار مضبوطة محلياً، ثم تصديره بأسعار السوق الأعلى.

وإذا انتقلنا نزولاً في سلسلة المستفيدين، نجد أن شركة النفط الأنجلو ـ روسية سيبير المسجلة في لندن قد استطاعت تجنب ما تواجهه الشركات الغربية المستقلة العاملة في روسيا من عراقيل، وذلك عبر تحالفها مع مطور الملكية تشالفا تشيجيرينسكي، وهو شخص ذو نفوذ سياسي، ومن كبار حملة الأسهم. ولكن هذا التحالف قد أسقط شركة سيبير في أتون حرب ضروس ما بين الشركات الروسية.

تورط الأوليغارشيون الروس في صراع لتحديد التوجه السياسي للبلاد. وقد قاوم بعضهم، أمثال بيرلوفسكي الذي سقط، دخول الرأسمال الأجنبي إلى المشروعات الإستراتيجية. وكتب محللو دويتشا بنك مؤخراً، قائلين: «لدى شركات النفط الروسية ثروة نقدية متجددة. فالتكاليف لديهم منخفضة، وعتبة أسعار النفط متدنية، ولا يملكون سوى القليل من الخبرة في الشراكة ولا يرحبون بالشركاء الأجانب على العموم باستثناء ما يتعلق بالمشروعات الأكثر تعقيداً وتكلفة»[43]. ولكن ذلك لم يمنع الأحزاب القومية الروسية من إطلاق حملات في الانتخابات النيابية في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2003 تتعهد فيها بالانقضاض على الأوليغارشيين عن طريق رفع الضرائب لتصل إلى مليارات الدولارات. وبذلك «تعيد ثروة البلاد إلى الشعب»، وهذه إشارة على أن توزيع إيجارات النفط والغاز لم يكن منتشراً بما فيه الكفاية لتهدئة حالة عدم الرضى. وبالفعل، فقد رأى بعضهم في النزاع الطويل الأمد حيال تبني نظام مالي جديد للصناعة بأنه صراع للحصول على النفط بين وزارة الطاقة والشركات من جهة، ووزارة المالية من جهة أخرى، وتشير القرارات التي اتخذها بوتين فيما يتعلق بالأوليغارشيين إلى أي مدى ستسيطر الدولة على التطورات الرأسمالية الروسية، كما في الصين، وإلى أي حد سوف يقودها الأوليغارشيون الذين حصلوا على ثرواتهم من تفكيك القطاع العام.

وفي بلد نفطي كانت السلطة ومن يحيطون بها يحصلون على أفضل جزء من إيجارات النفط. ويوضح سعيد أبو ريش[44] أنه كان يتم نشر ميزانية السلطة حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، وكانت تبين بجلاء أنها تتراوح ما بين 15 ـــ 17% من الميزانية القومية. وهو يؤكد بشدة أن النسبة الحالية مشابهة لتلك. ويتم تخصيص كميات من النفط لبعض أفراد السلطة للإفادة من حصيلة بيعها، بوصفهم وكلاء بالعمولة. ويقول: إن المخصصات الخاصة يمكن أن تصل إلى مليون برميل في اليوم الواحد، وفي هذا يورد العديد من الأمثلة. والواقع، أنه يؤكد على أن تخصيص امتيازات نفطية لأفراد مهمين في النظام قد أدى إلى توتر العلاقات بين السلطة ووزراء النفط. وعلاوة على ذلك، فإن إتاحة المجال لإنتاج وبيع كميات إضافية من النفط الخام من أجل تمويل صفقات أعمال مشكوك فيها، وذلك من شأنه تقويض تعهداتها لأوبك. وقد أشارت دراسة قام بها البنك الدولي إلى أن انهيار أسعار النفط في أواخر التسعينيات الذي قلص ميزانيات الطبقات الحاكمة لتلك الدول، كان معناه

تنامي حالة من عدم الرضى حيال البطالة وتراجع دخل الفرد، فيما راح ينظر إلى المجموعات «صاحبة الامتياز» على أنها تنعم باستهلاك مريب لا ينسجم مع القيم التقليدية، ويتم تمويله باقتناص حصة مفرطة من الإعانات الحكومية المتبقية[45].

وفي أمريكا اللاتينية، حيث تُعدّ العصب الاجتماعية والطبقات أكثر رسوخاً نوعاً ما وأعداد السكان أكبر فيما يتعلق بالاحتياطيات الهيدروكربونية، فإن التنافس للسيطرة على إيجارات النفط أكثر تعقيداً. وليس الأمر مجرد تقديم رشوة للسكان المحليين قليلي العدد بتوفير رعاية مجانية وضمان راتب من وظيفة مكتبية في جهاز إداري بيروقراطي متخم بالموظفين فيما يبقي العمال المهاجرون عجلة الاقتصاد دائرة. بل ثمة ناخبون من عمال ورجال أعمال، ومتطلبات ريفية ومدنية، ومطالب إقليمية، ناهيك عن الحاجة للحفاظ على مساندة كافة قطاعات الجيش. كما اقتبست هذه الدراسة ما قيل سابقاً عن فنزويلا: «لقد عملت إيرادات النفط على

تشكيل سياسة فنزويلا لعقود عديدة من الزمن، منشئة دولة تحصل على دخلها من الإيجارات، وتستمد شرعيتها من المحسوبيات والأنصار المدافعين عنها بقوة والذين يرتبط ولاؤهم المستمر مباشرة بإنفاق الدولة الممول بإيجارات النفط». وتبدو مظاهر مشابهة للدولة التي تحصل على مواردها من الإيجارات في كل من كولومبيا والإكوادور.

وفي فنزويلا يأتي نصف إيرادات الحكومة الفرعية من النفط بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا ما يؤدي إلى قيام توترات سياسية ومالية، نتيجة لرغبة الحكومة المركزية في إعادة إحكام سيطرتها. ولقد أصبحت الإدارات المحلية معتمدة على الحكومة المركزية بما يتجاوز 50% من إيراداتها، إذ اختارت عدم ممارسة سلطاتها في جمع الضرائب على نحو كامل(46).

وكان من شأن قدوم هوغو شافيز للسلطة في فنزويلا، بناء على أصوات الناخبين من القطاعات الأفقر في المجتمع الفينزويلي، والمراتب الدنيا والوسطى في الجيش، أن أدى إلى إدخال منافسين جدد للحصول على إيرادات النفط. وقد شرع شافيز في محاولته لزيادة إيرادات الحكومة من الشركة الوطنية للنفط بيدفسا PdVsa، بزيادة نسب الإيجارات التي يتم تحصيلها بشكل حقوق امتياز مقابل الضرائب على الدخل (التي يُعدّ تدقيقها أمراً أكثر صعوبة). وقد تضافر هذا مع إصرار شافيز على وضع مرشحيه في مجلس الإدارة الذي كان يسيطر عليه حتى ذلك الوقت، مديرون وثيقو الصلة بشركات النفط متعددة الجنسيات، الأمر الذي وضع الرئيس في صدام مع هرمية السلطة في بيدفسا التي انضمت عندئذ إلى إضرابات المعارضة ضد الحكومة.

ولقد صدر مؤخراً تقرير عن تركمانستان التي تعتمد كثيراً على صادرات الغاز الطبيعي عبر روسيا، يقول: «إن معظم الفوائد من هذه الصادرات تمر إلى الحسابات المصرفية الخاصة بالرئيس وزملائه المقربين، ولا يصل إلى الأشخاص العاديين سوى القليل»(47).

وتقع نيجيريا ضمن فئة «الأتوقراطية (الحكم الفردي) المعتمد على النهب» وذلك وفقاً لتصنيف آيفرت وجيلب وتولروث للدول التي تعيش من إيجارات النفط، والتي يتألف معظم تاريخها في مرحلة ما بعد الاستعمار من سلسلة من الانقلابات العسكرية التي تهدف إلى ضمان حصة إيرادات النفط في وقت قصير من الزمن قبل إفساح المجال أمام الرجل القوي المقبل في الجيش. ولما كانت البلاد بصدد البدء بتصدير احتياطياتها من الغاز الطبيعي، فليس ثمة من سبب للاعتقاد بأن الدخل الذي تولده لن يكون بالقدر نفسه من الجاذبية. وكتب أوكونتا ودوغلاس قائلين:

تعد الانقلابات العسكرية في نيجيريا لعبة ليس فيها رابح أو خاسر. فإذا ما نجحت، فالجائزة الوصول الفوري إلى مليارات الدولارات من الإيرادات السنوية للنفط المستخرج من دلتا النيجر. أما إذا فشل الانقلاب وقبض عليك حياً، فإن العقاب محاكمة عسكرية سريعة وتنفيذ حكم الإعدام على الفور. ولكن جائزة النفط البراقة برهنت على الدوام أنها عامل جذب لا يقاوم بالنسبة للضباط النيجيريين الطموحين والكسالى على العموم، والذين على استعداد إذا ما أوتوا الحظ للسير إلى وادي الموت للاستيلاء عليه[48].

في سنوات حكم الجنرال إبراهيم بابانغيدا التي امتدت ثماني سنوات تم توزيع نحو 12 ملياراً بشكل سري، خارج الميزانية. وحل محله الجنرال ساني أباشا الذي يحتل المرتبة الثانية في قيادة الجيش. ويقدر أن الثروة التي جناها تتراوح ما بين 3 إلى 10 مليارات في غضون خمس سنوات فقط.

وفيما كان الإثراء الشخصي جلياً بشكل خاص في نيجيريا، ويعود ذلك بجزء منه لكون الحكومات العسكرية كانت مشخصة بقائد واحد للانقلاب، لكن الواقع كان أكثر تعقيداً، إذ إن لكل حكومة، سواء كانت عسكرية أم مدنية، أنصاراً يجب إرضاؤهم. وبالفعل، فإن الانقلاب بحد ذاته ليس سوى آلية تقوم من خلالها مجموعة جديدة من الأفراد باستبدال المجموعة الحالية ضمن سلسلة من العلاقات السياسية والتجارية المترابطة.

وكانت تيريسا تيريز قد انكبت أكثر من عشرين عاماً خلت على دراسة طريقة عمل الشريحة التي ضمن الوصول إلى إيجارات النفط. وبرهنت على أن شريحة من الكومبرادور (وكلاء الدول الأجنبية) والوسطاء الذين ينظمون وصول التجار الأجانب للسوق المحلية، كانت تسيطر على الدولة النيجيرية. حيث يشغلون المناصب ضمن الحكومة والجهاز الإداري البيروقراطي، وبذلك يحصلون على عمولات وإتاوات على العقود الحكومية التي يتم دفع ثمنها بأموال النفط[49].

وكانت محاولة إدخال التوازن إلى الدوائر الانتخابية الإقليمية جزءاً من الخدمة المستخدمة لضمان السيطرة على إيجارات النفط. وتتركز احتياطيات نيجيريا من النفط على اليابسة في دلتا النيجر في الجنوب. وكان من شأن توسيع الإدارة المدنية بتوظيف الشماليين في دوائر الدولة والتوسيع العام للحكومة مع ارتفاع دخل النفط، أن مهدا الطريق أمام سعي الشمال لفرض سيطرتهم على الموارد الموجودة في الجنوب. ويعد استياء سكان المناطق المنتجة للنفط الذين يعانون من التلوث ومصادرة الأراضي والقمع المرتبط بصناعة النفط في نيجيريا مسألة تثير الاهتمام الدائم.

أما في أنغولا، ففي عام 2000 وحده، كان قرابة مليار دولار من إيرادات النفط قد خرجت من البلاد لتذهب إلى حسابات خاصة في المصارف، وذلك وفقاً لتقرير أعده الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين، ففي هذا العام كانت الدولة قد صدرت ما قيمته 6.9 مليارات دولار من النفط الخام[50]. وفي صيف ذلك العام، قامت شركة النفط الحكومية سونانغول وبواسطة حسابها في أحد مصارف جيرسي بدفع مبالغ إلى شركة حراسة أمنية خاصة يملكها وزير سابق، وإلى مؤسسة خيرية يديرها الرئيس، وإلى مصرف خاص أيضاً. ويشير هودجيز إلى قائمة من الوظائف العامة النافذة في قطاع النفط التي يشغلها أعضاء في الحزب الحاكم ونظام يكون بموجبه «تحويل جزء من إيجار النفط إلى الأسر البارزة في النظام، وعبر تلك الآليات توزع حصص دعم الاعتماد الذي تمنحه المصارف الحكومية والفرص المتاحة للحصول على الإتاوات على العقود التي يمولها النفط لشراء معدات عسكرية»[51]. ويضيف: إن المستفيدين

نـادراً ما يستثمرون مكاسبهـم في استثمارات طويلة الأمـد، إذ يفضلون عليها الربح السريع المتحصل من عمليات الاستيراد أو صفقات صرف التعامل الأجنبي.

توزيع الإيجار والفساد: ظلال من اللون الرمادي

عندمـا يسيطر على الاقتصاد قطاع يولـد إيجاراً، فإن التنافس على ذلك الإيجار يهيمن علـى السياسة، وعندما تكـون المؤسسات الحكومية غـير راسخة تغدو عرضة للخضوع الكامـل لمصالح الأشخاص المسيطرين عليها. ولكن متى نتوقف عن الإشارة إلى هـذه العمليـة باستخدام عبـارات أكاديمية لطيفـة مثل «التنافس علـى الإيجار» ونسميها فساداً؟

يتيـح لنـا التفويض الانتخابـي للرئيس شافيـز أن نصور التغـير في الحكم في فنزويلا على أنه انتصار لشريحة اجتماعية معينة على الشرائح الأخرى في التنافس علـى الإيجار الـذي يجري حتى النهاية في الانتخابات التـي تعتريها الشوائب على نحـو أكثر أو أقل. وفي روسيا، وضع الرئيس بوتـين مسألة استيلاء الشركات، التي يسيطـر فيها الأوليغارشيون، على موارد النفط والغاز تحت غطاء قانوني بوصفها جزءاً من إستراتيجيته السياسية، ولكن على الرغم من كافة الظروف المريبة التي جـرت فيها بعض المـزادات العلنية، فقد سارت العملية قدمـاً بشيء من الشرعية الظاهريـة. وعلـى النقيض مـن ذلك، فـإن الأنظمـة الانقلابية في نيجيريـا تُعدّ بتعريفها غـير شرعية، ويتطلب القانون الأنغولي أن تمـر جميع الإيرادات بالعملة الصعبة والإيـرادات الحكومية عبر المصرف المركزي. وهكذا، فإن دور سونانغول بوصفهـا وسيطاً في الأعمال الحكومية يجعلها تكاد تكون دولة داخل الدولة، إذ إن معظـم الأمـوال -في حالة أنغولا- التـي دفعتها سونانغول من إيـرادات النفط قد ذهبـت لخدمة قروض مدعومـة بالنفط استخدمت لتمويـل الحرب ضد متمردي يونيتا وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، والأنشطة المشروعة للحكومة المعـترف بها دولياً (ناهيك عن القـول: إن أموالاً هائلة كان قد حصل عليها أفراد في الحكومة أو مقربون منها).

لا بد أن تكون حالة نيجيريا أوضح: فبعد حصول الحكومة على 350 مليار دولار من عائدات النفط منذ عام 1965، نجد أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد تضاعفت من 36% في عام 1970 إلى 70% في عام 2000، فيما أغار الموظفون الحكوميون في عهد الجنرال غووون على الخزانة العامة للدولة وضاعفوا رواتب الجيش، ومن ثم راح رجال أقوياء دمويون وفاسدون مثل أباشا يدخرون المليارات.

ومع ذلك، حتى لو كان باستطاعتنا استخدام الحجة بأن الحالة النيجيرية أشد تعقيداً، فإن كلاً من شابال ودالوز يوظفان مصطلح «الفساد» ويسلمان بأن الممارسة «شنيعة» بالنسبة لتنمية الاقتصاديات الوطنية. لكنهما يفسران تلك الممارسة (دون أن يعرفاها بشكل كامل) بوصفها وسيلة أساسية مفيدة للمجتمع أكثر من كونها اختلالاً وظيفياً، إذ يقولان على سبيل المثال:

يوجد في أفريقيا تردد واضح بالنسبة للالتزام بالقواعد المجردة والشاملة للنظام القانوني البيروقراطي التي تعد أساس أنظمة الحكم الغربية. فشرعية الأنظمة الرسمية للسلوك التي تميز الدولة الحديثة قد فشلت حتى الآن في الحلول محل المواثيق غير الرسمية المستمدة من روابط التضامن الإثني أو العصبي أو العشائري[52].

ويتابعان القول، مستشهدين بتعليق الناشط الأوغوني كين سارو ويوا الذي قام أباشا بإعدامه: «سيصفق المؤيدون طواعية عندما يقوم أحد قادتهم السياسيون بتخصيص الملايين للعاصمة، ولكنهم يتوقعون منه في الوقت عينه أن يكون نزيهاً إلى أبعد الحدود في إدارة الشؤون المالية لقريته. «يمكن إعادة صياغة عدم النزاهة» الظاهرية بوصفها نتيجة لقواعد سلوك اجتماعية معينة. وبعبارة أخرى، وفيما قد لا يكون الإيجار الذي يمرر عبر حلقات اجتماعية منتجاً من الناحية الاقتصادية، لكن يمكن القول: إنه قانوني، شأنه في ذلك، مثلاً، شأن تخصيص الأموال من صندوق النفط النرويجي إلى جزء من جمهور الناخبين عبر المنح الحكومية. ومن المؤكد أن الفكرة هنا ليست الدفاع عن هدر الإيرادات أو الحسابات غير الشفافة التي تغطيها، وإنما التأكيد ثانية أن عملية الوصول إلى إيجارات النفط والغاز الطبيعي، ومن يكون

بمقدوره الحصول عليها إنما تحددها المؤسسات السياسية للبلد المنتج التي إذا كانت قويـة فإن الوصـول إلى تلك الإيجارات يكون مضبوطاً ومتوقعاً. ولكن هل العملية أكثر عدلاً، فمسألة أخرى».

وإن التفاعل ما بـين الشركات والدول الأجنبية من جهة، واللاعبين في البلدان المنتجـة مـن جهة أخـرى يُعدّ مـن أوجه الفسـاد الأخرى. وقد تمـت معالجة هذا الموضـوع بإسهـاب في تقرير رائع قدمه القائمون على الحملـة التي قادتها منظمة غلوبـال ويتنـس[53]. وفي السنوات الأخـيرة أدت حملات مثل قـم بنشر ما تدفعه إلى تخلـي شركات النفط عن موقفهـا الذي يتمثل في اعتبـار العمولات والإتاوات واستخـدام النفوذ كلها جزءاً مـن القيام بالأعمال في العـالم النامي. والآن تقوم شـركات مثل شل وبي بي بنشـر قوائم ضخمة لموظفين تم صرفهـم بتهم الفساد. وفي عام 2000 قام صندوق النقد الدولي بافتتاح نظام «تشخيص النفط» لتحديد وتعقـب الإيـرادات النفطيـة للحكومـة الأنغولية باعتبـار ذلك جزءاً مـن برنامج الإصـلاح الـلازم للبـلاد. وعندئـذ أصبحت بي بـي على خلاف مـع الحكومة في لوانـدا عندما قامت بنشر تفاصيل المنح التي دفعتها (وهي بشكل مبلغ دفع مقدماً للحصول على رخص للاستكشاف والإنتاج، وكانت قد وجهت لها انتقادات لكونها خاضعة للتحريف بشكل خاص).

ولكن علـى الرغم من هذه المبادرات، فإن شيئاً من الضبابية يلف الصناعة. ففي شهـر سبتمبر/أيلول من عام 2003، استقال المديـر التنفيذي لشركة النفط الوطنية النرويجية ستات أويل إثر بـدء الشرطة النرويجية والسلطات الإيرانية بتحقيق يتعلق بصفقـة بلغت قيمتها 15 مليار دولار مـع شركة يملكها مستشار إيراني. ووفقاً لستات أويـل، كان الإيراني قد عرف مسؤولي الشركة إلى أشخاص نافذين في طهران، حيث كانت ستات أويل تسعى لتنظيم مجموعة من عقود التنمية الخاصة بالنفط والغاز.

وفي السنـة ذاتها، كانت إكسون موبيل تخضع للتحقيقات في الولايات المتحدة حول ادعاءات بأن موبيل (قبل اندماجها مع إكسون) دفعت مبالغ هائلة كرشاوى بلغت 60 مليـون دولار للرئيـس الكازاخستاني نور سلطان نازاربابيف. ويقـال: إن الدفعات قد

تمت عبر وسيط، كانت الحكومة الكازاخستانية قد وظفته بصفة مستشار على الرغم من إدانته في نيويورك.

وفي تلك السنة، وصلت فضيحة شركة إلف إلى الذروة، إذ كان بين الذين سجنوا ثلاثة من كبار المديرين التنفيذيين السابقين، وهم ليوك لو فلوش ـ بريجنت الذي سبق له أن شغل منصب رئيس مجلس الإدارة، والمدير السابق الفريد سيرفين، ومدير الشركة في أفريقيا أندريه تارالو. ويرتبط العديد من التهم بالإثراء الذاتي الضخم كما هو الحال في أي مكان من العالم. وقد تبين أن الثلاثة اختلسوا نحو 350 مليون يورو ما بين عامي 1989 و1993 لتمويل أسلوب حياة باذخ. وعلاوة على ذلك، فقد قاموا بذلك بمعرفة وحماية الرئاسة في عهد ميتران، وذلك وفقاً للو فلوش. وفي الوقت ذاته، قدمت الشركة دعماً مالياً لأحزاب سياسية. ولكن هذا التذكير القاسي بأن الإثراء الشخصي على نطاق واسع لا يمكن أن يلقى على عاتق «الحكام المستبدين في العالم الثالث» وحدهم ما هو إلا شيء فرعي بالنسبة للقصة الأساسية، وإن كان هو الجانب الذي ركزت عليه المحاكم الفرنسية.

كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول قد أسس شركة إلف بعد الحرب العالمية الثانية لتكون شركة نفط حكومية. وكان دورها المعلن المتمثل في الحفاظ على استقلالية وصول فرنسا إلى موارد الطاقة قد انسجم مع أهداف أخرى للدولة، وأصبحت الشركة ذراعاً غير رسمي للسياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة. وقد شهد تارالو بأن مبالغ هائلة من الأموال قد دفعت لرؤساء حكومات أفريقية، وعائلاتهم حيث كانت إلف ناشطة بشكل خاص. وكانت الغابون (وهي مصدر مهم للأرباح الأساسية لإلف) وأنغولا والكاميرون والكونغو برازافيل من بين الدول التي ذكرت أسماؤها. وانطوت أهداف المبالغ التي دفعت على أمرين: ضمان ميزة لإلف والحفاظ على قبول البلاد بالأنشطة العسكرية والجاسوسية الفرنسية في أفريقيا.

وفي أنغولا اضطلعت إلف بدور في كلا جانبي الشارع المتقاتل في الحرب الأهلية، إذ دفعت أموالاً لشخصيات حكومية، وكذلك إلى زعيم متمردي يونيتا جوانس سافيمبي. وفي الغابون كان يقال: إن لإلف يداً في إيصال بونغو إلى السلطة. وفي الكونغو برازافيل

كانت هناك اتهامات بأن إلف قد رتبت قرضاً مدعوماً بالنفط لتمويل شحنات للأسلحة في عهد الرئيس باسكال ليسوبا قبل أن يطيح به دنيس ساسونغيسو[54].

سرعان ما أثار الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق أسئلة حول الصلة ما بين منح العقود والتبرعات السياسية وعملية التوصل إلى القرار الدبلوماسي. وقد أثبت مركز النزاهة العامة حصول ما يزيد عن سبعين شركة وشخصية على عقود بقيمة 8 مليارات دولار عن أعمال في أفغانستان والعراق، وقد فاقت الأموال التي تبرعوا بها لصالح الحملة الرئاسية لجورج دبليو بوش ما حصلت عليه أي شخصية سياسية أخرى طيلة الاثنتي عشرة سنة التي مضت. وتمكنت شركات هندسية وشركات خدمات ذات جذور عميقة في قطاع الطاقة، ومن بينها شركة كيلوغ براون أند روت التابعة لهاليبورتون وشركة بيكتل من الحصول على أعمال تربو قيمتها عن 3.3 مليارات دولار[56]. وقد لاحظت وكالة كريستيان إيد أن من بين العقود التي أبرمتها واشنطن عبر مؤسسة (يو إس إيد USAID) لإعادة إعمار العراق، كان هناك عقد بقيمة مليار دولار حصلت عليه بيكتل[57]، يفتقر للعملية التنافسية مما حرم الشركات العراقية من فرصة تقديم عروض لتلك الأعمال.

ومع نهاية عام 2003، كان من الواضح أن ثمة عاملين مختلفين يتجاذبان سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق: أحدهما ينادي بتوزيع تكاليف إعادة البناء عن طريق إقناع الدول الأخرى بالاستثمار والتخلي عن الديون التي تراكمت في عهد نظام صدام، فيما كان الآخر يرى حصر العقود الممنوحة في البلدان التي شاركت في الغزو والاحتلال. وكان التفاعل ما بين المصالح التجارية وجدول الأعمال السياسية لجورج دبليو بوش ومستشاريه الأساسيين، ومن بينهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ووزير التجارة دون إيفانس الموضوع الذي يناقشونه ويفكرون فيه. وقد برهن معهد وشبكة الطاقة المستدامة والاقتصاد للدراسات السياسية[58] بالوثائق التي تجدد «الباب الدوار» ما بين بيكتل والإدارة في عهد ريغان. وإن اللاعبين الأساسيين في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين قد أصبحوا في المقدمة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، مشكلين صفاً مناصراً للحرب.

النفط والنزاعات الأهلية

هنـاك علاقـة تبادلية -كمـا سبـق أن ذكرنا- بـين الظـروف الاقتصادية للدول النامية المصدرة للنفط، وبالتبعية الغاز الطبيعي، وبين البنى السياسية لتلك البلدان. وبالفعـل، فإن ذلك يظهر في آليات التوزيع للدولـة المالكة للأراضي التي تحصل على الإيجـار كما هو الحـال في أي نظام سياسي ـ اقتصادي آخـر. ولكن، في حالة الدولة النفطيـة تكون النتائج متطرفـة، إذ هناك ميل نحو الحكم الشمـولي الذي لا يخضع للمحاسبـة، واحتمال قوي لاندلاع نزاعات أهلية مسلحـة. ومع أنه ليس ثمة إلا القليل مـن الأدلة التي تظهر بوضوح أن النفط يثـير الصراعات الطبقية، لكن هناك الكثير مـن القرائن التـي توحي بأنه يحرض علـى قيام الحركات الانفصاليـة ضمن الدول المنتجة واندلاع توترات عبر حدود الدول المتجاورة.

في مقال لروس (Ross) بعنوان: «هل يعيق النفط الديمقراطية؟»[59] كان قد أشار إلى أن الفرضيـة القائلـة: إن النفط يعترض سبيل الديمقراطيـة يؤيدها المحللون في منطقة الشـرق الأوسـط منذ زمن طويـل. ولكن ضمن المنطقـة وليس خارجها، وهـذا مؤداه أن الخلفيـة التاريخية والثقافية للمنطقـة لم تستبعد من بين التفسـيرات. وشرع يستقصي مـا إذا كانت هنـاك صلة ما بين النفط والحكم المعـادي للديمقراطية، وهل تقتصر تلك الصلة على الشرق الأوسط، وما إذا كان للنفط خصائص تفتقر إليها السلع الأخرى؟

وكانـت نتائج التحليل الارتـدادي لروس مدهشة، إذ أشارت إلى أن كلاً من النفط والـثروات المعدنية الأخرى مرتبط بالنزعات المعادية للديمقراطية في الحكم[60]. ولا يقتصـر التأثير السلبي للنفط علـى الشرق الأوسط، ولكن «ربما جعل إدخال الصبغة الديمقراطية في الحكم أمراً صعباً في دول مثل أندونيسيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا»، وإذا تطلعنـا إلى المستقبل، «فقد يكون له الأثر ذاته على الدول الغنية بالنفط في آسيا الوسطى» (وربما في دول منتجة جديدة أخرى في مناطق مثل أفريقيا الغربية).

وهكـذا، فإن نموذج روس المتعلق بأثر النفط علـى الفقر وجد أن الآثـار السلبية للنفـط تفـوق بدرجة عالية الآثار الإيجابية المتمثلة في ارتفـاع الناتج المحلي الإجمالي

للفرد الواحد الناجم عن اكتشاف النفط في الدول الأفقر والأقل سكاناً. كذلك، فإن نموذجه عن أثر النفط على الديمقراطية يوحي بأن الآثار السلبية تكون أكبر على الدول الأفقر والأقل سكاناً. ومرة ثانية، فإن المضامين المتوقعة للنموذج بالنسبة لدول مثل تشاد وموزامبيق وغينيا الاستوائية وموريتانيا مقلقة.

قام روس بدراسة ثلاث آليات سببية متممة اقترحت بوصفها تمثل الصلات ما بين النفط والحكم الشمولي: وهي آثار أصحاب الإيجار، والقمع، والتحديث. ويعتقد أن آثار أصحاب الإيجارات ربما تشمل أثر الضرائب الذي ذكرناه آنفاً. بالإضافة إلى أثر الإنفاق ـ تحول إيرادات النفط لتصبح إحساناً وتفضلاً ـ وأثر تشكيل الجماعة الذي بموجبه يكون من شأن توظيف النظام للناس على أساس المحسوبية لا الكفاية إعاقة تطور المجتمع المدني، سواء كان ذلك متعمداً أم لا.

وتقول نظرية الأثر القمعي: إن النفط يقود إلى تشكيل قوات عسكرية أكبر، إما للدفاع عن النظام في وجه السكان أو للاستجابة للنزاعات الإثنية أو الإقليمية التي تولدها الثروة النفطية. وينص جوهر فرضية أثر التحديث على أن الديمقراطية تأتي عبر مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي تشتمل على التخصص المهني ومستوى أعلى من التعليم. ولكن الثروة النفطية قد تعيق أو تشوه هذه التغييرات.

وقد أشارت نتائج بحث روس إلى صحة تلك الآليات الثلاث. ووجود علاقة بين مستوى الضرائب ومستوى الديمقراطية (وإن كانت الدول ذات الإيجار لا تحصل إلا على مقدار قليل نسبياً من الضرائب الشخصية أو ضرائب الشركات). وارتباط مستوى صادرات النفط بمستوى الإنفاق العسكري (على الرغم من أن الأمر نفسه لا يصدق بالنسبة للصادرات المعدنية غير النفطية) ولكن يبدو أنه لا يتصل بالتقسيمات العرقية أو القومية أو اللغوية ضمن الدولة. ويعد الدليل على أثر التحديث أكثر تشويشاً، إذ تعكره المعونات الحكومية في بعض الدول العربية في منطقة الخليج.

ويظهر التلازم بين النفط والغاز الطبيعي والنزاعات الأهلية بشكل بدهي، إذ سرعان ما يتبادر إلى الذهن السودان وأنغولا واليمن والعراق وكولومبيا وبورما/

ميانمار وأندونيسيا ونيجيريا والجزائر والكونغو برازافيل. لكن في كل حالة ثمة عوامل أخرى ـ إثنية، ولغوية، وقبلية، ودينية، وخبرات استعمارية ـ لها حضورها، كما أن الكثير من النزاعات الأهلية منذ الستينيات من القرن العشرين قد نشبت في أماكن لا تعد الهيدروكربونات فيها عاملاً واضحاً، مثل ليبيريا وساحل العاج وسيراليون ورواندا وكشمير وناغورنوكاراباخ، ولبنان والسلفادور ونيكاراغوا ويوغسلافيا سابقاً. ولقد وفرت الصلة ما بين اندلاع النزاعات والثروات الطبيعية ـ النفط بشكل خاص ـ الكثير من العمل للصناعة المنزلية من المحللين والاقتصاديين، ويحتل بول كولييه مركز الصادرة من بين هؤلاء المعلمين، حيث لقيت تفسيراته الاقتصادية الرفيعة المستوى حول النزاعات الأهلية رواجاً كبيراً عندما نشرها البنك الدولي في عام 2000 [61]، وربما كان الاهتمام بها قد تولد جزئياً نتيجة الحملة للسيطرة على «ماس الدم» الذي غذى الحروب في أفريقيا.

ويناقش كولييه مسألة أن الشكاوى السياسية التي تظهرها الأحزاب المتصارعة في الحرب الأهلية لا تتمتع بقوة تفسيرية كبيرة تمكننا من أن نتنبأ أين ستحصل الثورات ومتى، ولكن وجودها إلى جانب انخفاض الدخل وضعف النمو ووجود أعداد كبيرة من الناس في الشتات والاعتماد على تصدير السلع الأساسية، تتمتع بتلك القوة التفسيرية، ويناقش قائلاً: إن التمرد هو ذروة الجريمة المنظمة عوضاً عن أن يكون ذروة الاحتجاجات السياسية. إنه محاولة لصوصية للوصول إلى الثروة، ويتحدد خطر حدوث الصراع بمدى جدوى عملية النهب. ويتابع القول: إن انفصال المناطق الغنية بالموارد هو طريقة لإقفال إمكانية الوصول إلى الإيجارات، مشيراً إلى بيافرا وكاتانغا بوصفهما مثالين على ذلك. وكان كولييه وزميله أنكيه هوفلير قد حددا اندلاع 73 حرباً أهلية ما بين عامي 1965 و1999 ووجدا ما يكفي من المعطيات لتحليل 47 منها.

وقد وجدا أن البلد العادي، المتوسط في كافة السمات التي تمت دراستها، قد يتعرض لحدوث حرب أهلية بنسبة تصل إلى 14% خلال خمس سنوات، وأن عامل الخطورة الأقوى يتمثل في أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي يتم الحصول

عليهـا من تصديـر السلع الأساسية، وأن مستوى الخطـورة الأعلى للاعتماد – وجدا أنه يصل إلى 26% (وفيما بعد عُدّل ليصبح 32%)[62] ـ وأن نسبة الخطر في اندلاع حرب أهلية ترتفع لتصل إلى 23% (وعُدّلت لتصبح 22%). وربما يكون الأمر الأكثر إثـارة للانتبـاه أن إلغاء الاعتماد على تصدير السلـع الأساسية يقلل من الخطر ليبلغ 0.5% (ورُوجـع ليصـل إلى 1%). ومـن شأن زيادة الاعتماد علـى الضغط في مقابل السلع الأخرى أن يرفع درجة الحظر بصورة أكبر.

وقـد رُوجع رفض كولييـر باعتبـار المظالم السياسية عامـلاً في النزاعات الأهلية. وبالفعل، فإن عمله بيَّن أن عوامل مثل الفقر ومستوى التعليم والتقسيمات الإثنية ذات دلالـة بالنسبة لتوقع حدوث النزاعـات. وإن الانخفاض الاقتصادي قد خدم الغرض، إذ أظهـر أن السعـي للحصول علـى الإيجار، وفي بعض الأحيـان إمكانية الوصول إلى الإيجـار من أجل التمويل مهم جـداً في العديد من حالات التمرد والثورة، ولكن البنية الفوقية للخطاب السياسي حاسمة في صياغة التحركات وتحديد إستراتيجياتها. وقد أشار كولييـر في توصياته السياسية إلى أنه ليس من المرجح أن ينضم الناس إلى الثورة إذا بـدا أن جزءاً كبيراً من إيرادات الموارد الطبيعية يذهب إلى التعليم المحلي، وليس إلى الحسابـات في المصارف السويسرية، وذلك لأن أفعـال الحكومة وسلوكها مسألة مهمة.

هنـاك العديد مـن الأمثلة التي تشكل سنداً قوياً للحجـة القائلة: إن النفط والغاز كانـا محددين أساسيين في اتخـاذ قرار القتال. فالقرار الـذي اتخذه قائد الانقلاب العسكـري النيجيري غـوون بالتخلي عن اللامركزية يعود بجـزء كبير منه إلى القلق حيال فقدان السيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية. وهذا ما دفع قادة إيغبو Igbo العسكريين إلى إعلان دولة بيافرا، مما أدى إلى اندلاع الحرب وحدوث مجاعة علـى نطـاق واسع. وأوكونتا ودوغلاس قد أشارا إلى أن أولى الخطـوات التي قام بها غوون عندما استولت قواته على المناطق المنتجة للنفط إعلانه أن جميع إيرادات النفط سـوف تعود للحكومة الفيدرالية. كمـا أن الحرب الأهلية القصيرة الأمد التي اندلعت في اليمـن عام 1994 قد حدثت بُعيد إعادة توحيد البلاد في عام 1990. وكانت لاحقة

لإدراك النخبة السياسية الجنوبية (ويظهر أن المملكة العربية السعودية تدعمها)، وقد كانت منضوية تحت لواء «شركائها» الشماليين، بحيث إن الموارد النفطية في حضرموت سوف تمول دولة أكثر قابلية للحياة من تلك التي تخلوا عنها للتو.

إقليم آتشيه

كان اعتماد الجزيرة على تسييل الغاز الطبيعي للتصدير القوة الدافعة وراء حدوث سلسلة من الثورات الانفصالية في إقليم آتشيه الإندونيسي[63]. ومنذ البداية، في عام 1976، أكدت غام GAM (حركة تحرير آتشيه) على أن ثروة آتشيه (وهي جزء مزدهر نسبياً من الأرخبيل الإندونيسي) كانت تهدر على يد أهالي جاوة الذين يسيطرون على أندونيسيا ككل. وقد عارضت غام دفع رسوم الامتياز لإنتاج الغاز الطبيعي للحكومة المركزية، كما كان هناك استياء حول مستويات توظيف العمال التي ولدها مجمع الغاز الطبيعي المسال. وثمة أدلة منذ عام 1977 وما بعد على محاولة أعضاء غام جباية الأموال من المجمع على نحو مباشر، وذلك عن طريق الإغارة على أموال الرواتب.

ومع حلول المرحلة الثانية من العصيان في عام 1989، كان الغاز الطبيعي والنفط يشكلان 70% من اقتصاد آتشيه، وكان هناك اضطراب في الطرق التقليدية للحياة على نطاق واسع. ومع حلول المرحلة الثالثة بعد عقد من الزمن، كان إسهام الناتج المحلي الإجمالي لا يزال نحو 65% بالنسبة لصناعة توظف 0.3% فقط من القوة العاملة.

ولقد اضطربت الحكومة في جاكرتا بسبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وخسارتها لتيمور الشرقية نتيجة عملية التصويت على الاستفتاء المؤيد للاستقلال، ولما رأت الحكومة أن الاستجابة الاعتيادية للهمجية المفرطة قد أدت إلى تقوية الحركة الانفصالية في آتشيه عوضاً عن إضعافها تبنت تشريعاً جديداً تضمن السماح للحكومات الإقليمية بالاحتفاظ بـ 30% من صافي دخلها من الغاز الطبيعي. وهذا وفر درجة عالية من الاستقلال الثقافي لإقليم آتشيه. وبحلول عام 2001، كانت جاكرتا قد منحت الإقليم 70% من إيرادات

الهيدروكربونات مدة ثماني سنوات، إلا أن الاقتتال استمر وشنت القوات الأندونيسية هجوماً كبيراً في عام 2003.

وكانت دراسة قامت بها جامعة ييل بالتعاون مع البنك الدولي قد أشارت إلى أن نهب الموارد لم يكن الدافع الذي حرك غام، بالرغم من أن الابتزاز ربما ساعد على استمرار العمليات. ولكن الشكاوى المتعلقة بالوظائف والإيرادات المتأتية من إنتاج الغاز الطبيعي ومرافق الغاز الطبيعي المسال كانت هي العوامل المؤثرة، وكان وجود مرفق لإنتاج الغاز الطبيعي المسال مؤداه استجابة وحضوراً أمنياً أكبر (متزامناً مع تدخل عسكري في المحطة)، وكان الحجم الكبير جداً للإيرادات المتأتية من الغاز الطبيعي المسال قد ولد شعوراً عاماً بعدم الثقة في الوعود التي أطلقتها جاكرتا حيال الاستقلال المالي للإقليم.

وفي جزء آخر من إمبراطورية جاكرتا، كانت شركة بي بي تقوم بجهود شاقة لتحول دون أن يتورط مشروع تانغو للغاز الطبيعي المسال الذي تقوم بتشغيله في بابوا/إيريان جايا في الصراع للاستقلال الذي سبق أن دخلت في مستنقعه صناعات راسخة تقوم على استخراج النحاس والذهب من المناجم، حيث كانت الحكومة والمصالح العسكرية والتجارية للمركز تتآمر وتتصادم مع النخبة المحلية والاستياء الشعبي. وقد كرر تقرير ثانٍ تقدمت به الهيئة الاستشارية للشركة القول: «إنه لأمر حاسم أن تؤسس بي بي بنية يمكنها البقاء عبر التغيير السياسي الذي يفيد جميع العناصر السياسية الأساسية، وبذلك تقلل الحوافز التي تدفع أي جماعة للتدخل في المشروع»[64]. وسيتم الاعتماد على المجتمع لتوفير الأمن حول المحطة، ولكنّ ثمة قلقاً من أن جاكرتا ربما تعلن مشروع تانغو «أصولاً قومية حيوية»، وهذا سيتطلب واجبات أمنية محددة يقوم بها الجيش، ومن المفروض أن يثير هذا الأمر المخاوف من أن المشروع سوف يبدو للسكان المحليين كما هو حال المحطة في آتشيه. وأوصت الهيئة بما يلي ثمة حاجة كبيرة لوجود منافع ظاهرة لأنصار «مشروع بابوان» فيما يتقدم العمل في المشروع. وقد خلق الحوار توقعات يمكن أن تنقلب إلى «فقدان للصبر» إذا تُشبع.

أنغولا

وفي أنغولا، شكل الوصول إلى إيجار النفط الأساس لقيام صراعين منذ انسحاب البرتغال في أواسط السبعينيات من القرن العشرين: الصراع الأساسي من أجل السيطرة على الحكومة المركزية، وكانت القوات المتصارعة فيه تقتصر على حزب إم بي إل أيه (MPLA) الحاكم وقوات يونيتا المتمردة، وصراع انفصالي ثانوي في إقليم كابيندا المنتج للنفط.

أخذ إغراء الفوز بالجائزة ينمو ويكبر مع تضخم إيرادات البلاد نتيجة للتوسع في إنتاج النفط من المياه الضحلة قرب الشاطئ، وصولاً إلى حوض الكونغو، وتلك الاكتشافات الهائلة في المياه العميقة.

وفيما كانت يونيتا تحصل على تمويلها من القوى الخارجية وبيع الماس الآتي من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن النفط قد مول الجهد الحربي للحكومة وضمن لها النصر. ولما كانت الحكومة متخلفة عن سداد ديونها وذات ترتيب ائتماني منخفض، فلم يكن باستطاعتها الحصول على القروض من المصارف، لكنها تمكنت من الاقتراض بواسطة إيرادات النفط، وبقروض مدعومة بالنفط وبمنح حقوق ملكية في مشروعات نفطية لشركات متورطة في عقد صفقات السلاح وتمويلها. وقد ألقي القبض على جان كريستوف ميتران، ابن الرئيس الفرنسي الأسبق، لتورطه في صفقة للنفط مقابل السلاح مع أنغولا في عام 1973.

كان إقليم كابيندا يصدر 500000 برميل من إنتاج أنغولا لعام 2000 والبالغ 746000 برميل في اليوم. ويقع الإقليم الساحلي ضمن منطقة الكونغو برازافيل، وهو منطقة أنغولية مئة في المئة؛ لكونه يبعد ثلاثين ميلاً إلى الجنوب. وحتى مع تطوير حقول النفط الواقعة في المياه العميقة، فإن إيرادات كابيندا سوف تظل أساسية وذات أهمية، حيث إن هودجينز يجادل بقوة بأن إيرادات النفط ستظل الدافع الأساسي وراء الحركة الانفصالية الكابيندية.

كذلك، فإن السبب القوي جداً الذي يجعل الحكومة، سواء كانت بيد MPLA أو يونيتا أو أي حزب آخر لا ينتمي إلى إقليم كابيندا، لا تدرس أبداً مسألة السماح

للإقليم بالانفصال. ولسوف تكون المنافع المادية لانفصال الكابيندين مذهلة... وإذا كان الإقليم دولة مستقلة، فستغدو كابيندا واحدة من أغنى دول العالم النامي من حيث دخل الفرد الواحد.. أي دولة أشبه بكويت أفريقية مصغرة[65].

السودان

في بعض الحالات، قد لا يكون النفط والغاز عاملاً مهماً في البدء بالعمليات العدائية، ولكن لا ريب بأنهما يضفيان الشرعية على الصراعات القائمة أو يوفران مبررات جديدة لاستمرارها. ويشكل السودان تلك الحالة بعينها. وكما تقول وكالة كريستيان إيد:

لم يكن النفط السبب الأساسي للحرب الأهلية في السودان، إذ إنه صراع يعود، بشكل أو بآخر، إلى 50 سنة مضت، ولكن النفط كان أحد أسباب تجدد الحرب في عام 1983 وقاد إلى تصاعد الاقتتال، مع ازدياد أهمية الاحتياطيات والأراضي الواقعة فوقها بالنسبة للحكومة السودانية. وتعد حقول النفط في الوقت الحالي الإقليم الوحيد في البلاد الذي يوجد فيه نزاع مهم[66].

أو حسب قول مراسل صحفي دائم للصراع:

حتى اكتشاف النفط، لم تكن منطقة غربي النيل الأعلى تعد ذات أهمية إستراتيجية. وكانت تعاني باستمرار من الطوفان والجفاف، وكانت مستنقعاتها تحدّ من العمليات القتالية. ولكن مع اكتشاف النفط في عام 1998، في مناطق تصل إليها حكومة الشمال بدأت قواتها في «تنظيف» المناطق التي يسكنها الجنوبيون، وذلك مقدمة لإنشاء طرق تهدف لتحقيق وظيفة ثنائية: فتح الطريق لاستكشاف النفط وتسهيل تقدم الجيوش[67].

وفي الحرب الأهلية الدموية في أنغولا كان لإنتاج النفط كل العلاقة، لكنه لم يتضرر في الصراع؛ لأن النفط كان يقع في البحر قبالة الشاطئ. وفي الجزائر، تقع حقول وأنابيب النفط والغاز الطبيعي في عمق الصحراء. أما في السودان فيقع النفط في مناطق تتنازع عليها الحكومة في الخرطوم، وجيش التحرير السوداني SPLA. وقد

نتـج عن هذا وضع غالبـاً ما توافقت فيه حاجات الجيش التابـع للحكومة مع شركات النفـط، أو حتى أصبـح لا يمكن التمييز بينهما. وهكذا قامـت شركات النفط بإنشاء طرق تسمح لها بالعمل، وفي الوقت ذاته تسهل نشر الجيش. وللسبب ذاته، قام الجيش بالتفضل على شركات النفط بإخلاء مناطق كاملة من سكانها المحليين الذين يحتمل أن يسببوا مشكلات لها. وقد أشار مسؤولو (يو إس أيد) إلى العدوان الذي شنته القوات الحكومية في ربيع عام 2003 بوصفه يهدف إلى جعل غربي النيل الأعلى منطقة آمنة بما فيه الكفاية؛ لتتمكن شركة النفط السويدية لوندين من متابعة أعمالها[68].

وقـد أنكـرت شـركات النفـط اشتراكهـا في جرائـم الإبـادة الجماعيـة والقتـل والاغتصـاب والاختطـاف في المناطق المنتجة للنفط في جنوب السـودان، لكن الإنكار جوبـه بالوثائـق في بعض الأحيان، كما كان الحال في عـام 2002 عندما ظهرت وثيقة مـن دائرة أمن النفط في الخرطـوم، وفيها تطلب شركة النفط الكندية تاليسمان من القـوات المسلحة إجـراء عمليات إخلاء حول حقـل النفط هيغليـغ[69]. ويوفر تقرير ضخـم نشرته مؤسسـة هيومن رايتس ووتش «الدليل على تواطؤ شـركات النفط في انتهاك حقوق الإنسان»[70].

ولقـد أدى الضغـط الذي مارسته مجموعات الضغـط، وتهديد الولايات المتحدة بفرض العقوبات، وصعوبة العمل في منطقة حربية إلى اقتناع شركات النفط الغربية تدريجياً بالانسحاب من البلاد. فباعت شركة أراكيس إلى زميلتها شركة تاليسمان الكنديـة الجزء الذي تملكه مـن المساحة التي تخلت عنها شيفـرون في عام 1985. وفي أكتوبر/ تشريـن الأول من عام 2002، باعت تاليسمان أصولها في السودان إلى شركة (أو إن جي سي ONGC) الهندية بمبلغ 758 مليون دولار. وقد حذت حذوها شركتـا لودين السويدية و (أو إم في OMV) النمساوية. ولكن ذلك لم يكن ليضايق الحكومة السودانية. فقد تحول الميزان التجاري منذ عام 1999 ليصبح إيجابياً، إذ إن النفـط يشكل الآن قرابة 70% من إيـرادات التصدير، وقد وصل الإنتاج في عام 2003 إلى 300 ألـف برميل في اليوم، وما يـزال في مسار صاعد. وفضلاً عن ذلك، بل والأهم منه استعداد شركات أوروبية وكندية إضافية للاستثمار في السودان فيما

كان القتـال مستمراً، وانتقال شركات هنديـة وصينية وماليزية منتجة للنفط للعمل داخل السودان.

ومـن الطبيعـي أن إيـرادات النفط قـد مولت المجهـود الحربـي للخرطوم. حيث استهلـك الجيش قرابة 60% من إيـرادات النفط التي بلغت 580 مليون دولار في عام 2001 [71]. وقـد ترافقت الأهميـة المتزايدة لشركات النفـط الآسيوية مع الاستعداد لتأمـين الدعـم العسكري للحكومة السودانيـة، وذلك في حالة الهنـد على الأقل. وفي 14 ديسمـبر/ تشريـن الثاني في عام 2003، وردت أنباء بـأن الهند قد عرضت توفير التدريب العسكري والمعدات للجيش والقوات البحرية والجوية، وحتى فيما كان النظام في الخرطـوم يتفاوض مـع خصومـه[72]. وردت الأخبار في اليوم المقبـل، بعزم وزير النفط الهندي زيارة السودان؛ لمناقشة عدد من المشروعات[73].

وفي يناير/ كانون الثاني من عام 2004، قامت الحكومة السودانية وجيش التحرير السـوداني بتوقيع اتفاقية عُدّت مبشـرة بتسوية سلمية شاملـة. وكان البند الأساسي في الاتفـاق الأولي ينص على أن يتم تقاسم صـافي إيرادات النفط المتأتية من الإنتاج في جنوبـي السودان مناصفة في أثناء المرحلـة الانتقالية التي تمتد ست سنوات. ذلك أنـه نظراً لإقـرار الطرفين بعدم تمكن أي منها من الفوز، وكون الخرطوم تواقة لرأب الصدع مع واشنطن، فقد توصل الزعماء الأساسيون إلى توزيع إيجار النفط بينهما.

الشعوب القبلية في كولومبيا

كان الصـراع السوداني متسعاً ودموياً، وربما أودى بحيـاة مليوني إنسان في العقدين الأخيريـن وأدى إلى نـزوح مئات الآلاف مـن المناطق المنتجة للنفـط في السنوات القليلة الأخيرة. وكانت الأعداد أقل بكثير في أماكن أخرى، ولكن آثارها المبدئية على المجتمعات كانـت مدمرة بالقدر نفسـه. فلنأخذ على سبيل المثال، شعب اليـوا (U`wa) الذي يسكن جبال الأنديز الكولومبية، وهو مجتمع يتم التعامل مع صراعه في سبيل البقاء بوصفه أمراً ثانوياً بالنسبة لقصة الصراع الأساسي ما بين الحكومة الفاشية التي تدعمها فرق الموت ومجموعات العصابات اليسارية. وذلك حسب شبكة عمل الغابة المطرية التي تقول:

هنـاك صلة قوية بين النفـط والعنف في كافة أرجاء كولومبيـا. وتنظر مجموعات العصابات اليسارية الكولومبية إلى منشآت صناعة النفط بوصفها أهدافاً إستراتيجية في حـرب دامت ثلاثـة عقود ما بين فصائـل العصابات والحكومـة. واستجابة لذلك قامـت الحكومـة بجعل أماكـن إنتاج النفـط وأنابيبـه مناطق عسكريـة، الأمر الذي جعـل تجهيزات صناعة النفط أرضاً محروقـة في الحرب الأهلية الكولومبية الدائرة. ولقـد كان للعديد من مشروعات النفـط أثر سلبي على العديد مـن الشعوب الأصلية الكولومبية. بما في ذلك شعوب الياريق والكوفان والسيكويا[74].

ولما كان أبناء شعب اليوا يجابهون شركة أوكسيدنتال بيتروليوم الأمريكية من جهة، ويعتقدون أن أرضهم مقدسة من جهة أخرى، فقد هددوا بالقيام بانتحار جماعي إذا تم الاستمرار في عمليات الحفر. وفي هذه الحالة، وبدعم من حملة عالمية كبيرة، فازت الشعـوب الأصلية، على الأقل، بمدة تأجيـل. وفي شهر مايو/ أيار من عام 2002، قرر اجتمـاع حملة أسهم شركـة أوكسيدنتال التخلي عن المساحات التي تغطي أرض شعب اليـوا بعد أن فشل بئر واحد في العثور علـى النفط أو الغاز الطبيعي. وفي الوقت ذاته، استمر خط أنابيب كانوليمون العائد لشركة أوكسيدنتال في تسريب النفط إلى الأنهر والبحـيرات الواقعة إلى شمال أرض اليوا وجذب هجمات مجموعات العصابات، التي بلغت 500 في السنوات الاثنتي عشرة الأولى من عملياتها.

نيجيريا

تُعـدّ نيجيريا البلـد الأفريقي الأكبر من حيث عدد السـكان. وتتألف مناطق إنتاج النفـط والغـاز الطبيعي الأساسيـة على اليابسة مـن خليط من المجتمعـات المختلفة الأحجـام، وينتمي بعضها إلى مجموعات لغوية وإثنية أكـبر، فيما بعضها الآخر ليس كذلك. ويبلغ عدد سكان نيجيريا مئة مليون نسمة، وينقسمون إلى مئتي جماعة إثنية. وفي عـام 1995، كان إعـدام كـين سـارو ـ ويوا، زعيـم حركة بقاء الشعـب الأوغوني (موسـوب MOSOP)، وثمانيـة من زملائـه قد جذب الانتباه إلى أحـد أوجه النزاع ضمـن نيجيريا حول الوصـول إلى إيرادات النفط. ذلـك أن مناطق الشعب الأوغوني تعرضـت للاستغلال الشديـد من أجل النفط. وكان إنتاج شـل يتدفق بمعدل 30000

برميل في اليوم في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. وقد تأسست موسوب في عام 1990، وفي عام 1992 طالبت شل وشيفرون والشركة الوطنية النيجيرية للنفط بأن تدفع 6 مليارات دولار مقابل رسوم تعود إلى ما سبق، بالإضافة إلى 4 مليارات للتعويض عن الدمار المؤكد الذي لحق بأرضهم، كما طالبوا بالتوقف عن إشعال الغاز، وأن يتم طمر أنابيب النفط.

أدت المظاهرات الهائلة والصلوات الجماعية ومقاطعة الانتخابات إلى دعم مطالب موسوب. ولكن القائدين العسكريين بابانغيدا وأباشا (مع مرحلة انتقالية في أثناء حكم إرنيست شونيكان) لم يقدما أي تنازلات. ومنذ أواسط عام 1993، بدأت المجتمعات الأوغونية تتعرض لهجوم القوات العسكرية. ويقول المتعاطفون مع موسوب: إن وحدات الشرطة التي تمولها شل وتزودها بالسلاح قد استخدمت سفن الشركة في بعض الهجمات. ووفقاً لأوكونتا ودوغلاس، فقد قتل 1000 أوغوني في ثلاث قرى، وأصبح 20000 منهم بلا مأوى في أول أسبوعين من شهر سبتمبر/أيلول من عام 2003 [75].

أوقفت شل عملياتها في المنطقة الأوغونية في أثناء ذروة الاحتجاجات الأوغونية، ولكنها الآن تواقة للعودة إلى المناطق التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج فيها، إذ تصل إلى 3 دولارات للبرميل الواحد [76].

وليست احتجاجات الشعب الأوغوني سوى أشهر الاحتجاجات التي قامت بها مجتمعات المناطق النيجيرية المنتجة للنفط، ويحاول ناشطون من مجتمعات دلتا النيجر العمل معاً لتشكيل جبهة للضغط لتلبية مطالب مشتركة. وفي أواخر عام 2003، خططت عدة مجموعات نسائية لعقد اجتماع ضخم في عام 2004 يضم ممثلين عن كل المجتمعات، وذلك لتنسيق الأنشطة. وفي عام 2002 و2003 تصدرت النساء من البلدة النفطية في واري عناوين الأخبار، عندما قمن باحتلال إحدى منشآت النفط في إيسكرافوس وحاصرن موقعاً لقاعدة بحرية مزمع إنشاؤها؛ وذلك احتجاجاً على مستوى المنافع التي يحصل عليها مجتمعهن من عمليات النفط في المنطقة.

وكانت أدبيات بعض منظمات مجتمع الدلتا قد بدأت تثير موضوع الانفصال، وهو أمر لم تكن للسلطات الفيدرالية -وفي الواقع- النخبة الشمالية لتقبل البحث فيه في أي ظرف من الظروف. وفي شهر فبراير/ شباط من عام 2003 أوردت جريدة إبستريم الناطقة باسم صناعة النفط أقوال زعيم المجموعة التي تُدعى رابطة مجتمعات دلتا النيجر، وقد هدد فيها بالانسحاب من الاتحاد، وبأنه ربما يسعى للانضمام إلى دولة الكاميرون المجاورة (التي على خلاف مع حكومة أبوجا حول مسائل إقليمية). وبعد بضعة أشهر اقتبست الجريدة نفسها أقوال ناشط آخر: «هناك شعور بأن الاتحاد النيجيري يقترب من نهايته فيما الانفصال يلوح في الأفق. وإنني لا أرغب في ذلك، ولكننا سوف نصل قريباً إلى مرحلة يتعين علينا فيها أن نناقش ما إذا كان ينبغي على نيجيريا البقاء متحدة»[78].

ويعد الخصام ما بين مجتمعات الدلتا من جهة، وشل (وشركات نفط أخرى بدرجة أقل) والحكومة النيجيرية (التي تُعدّ شل وكيلاً محلياً، بوصفها مشغلاً لمشروع مشترك مع شركة النفط الحكومية) من جهة أخرى، أمراً غير معقد نسبياً. وكانت بيئة الأرض والمياه في كثير من أجزاء دلتا النيجر قد دمرت بفعل إنتاج النفط. ويريد السكان المحليون الحصول على تعويض وإيقاف الأنشطة المدمرة، إذ يعتقدون أنهم لا يحصلون على حصة عادلة من الثروة التي يتم إنتاجها عبر استغلال الموارد الطبيعية الواقعة تحت الأرض والمياه التي عاشوا عليها جيلاً بعد جيل.

بيد أن التنافس على الوصول إلى إيرادات النفط جعل المجتمعات في مواجهة بعضها بعضاً، مما ولد الصراعات التي تتسم بالدموية والتعقيد أو فاقمها. وكانت نقطة ارتكاز العنف منذ عام 1997 ولاية الدلتا التي تنتج 40% من نفط نيجيريا. وهناك تقاتل الميليشيات التابعة لمجموعات الإيجاو والإتسيكيري والأورهوبو الإثنية للسيطرة على مَوردَين للإيرادات: أولهما الذي يأتي من الحكومة المركزية التي تعيد إلى الحكومة المحلية 13% من عائدات الإنتاج، مما يعني أن المواقع التي يتم الحصول عليها عبر الانتخابات تعد وسائل قوية للمحسوبية. وثانيهما الإيرادات التي يتم الحصول عليها من سحب النفط بشكل غير شرعي بكميات ضخمة من أنابيب

النفـط التـي تخترق المنطقة. حيث يتـم سحب ما بـين 150000 و300000 برميل في اليوم، وتحميلها على مراكب كبيرة وتهريبها خارج نيجيريا لبيعها في الدول المجاورة، بما في ذلك بينين وساحل العاج. وإذا أخذنا المعدل الوسطي لهذه التقديرات، فإن هذا الإجـراء المربح يشكل 10% من الإنتاج الوطني، ويقدر ثمنه بمئات ملايين الدولارات سنوياً. وقد تسامحـت أنظمة الاتحاد والولاية المتعاقبة مع هذه الممارسة، ويعتقد أنها ستستمر بسبب التواطؤ المباشر لشخصيات عليا.

وتعمل المنافسة والغيرة ضمن الجماعات على تغذية التنافس للسيطرة على أعمال «تهريب النفط»، وهكذا:

إن الاقتتـال مـن أجل السيطرة علـى فرص تهريب النفط غـير الشرعي قد صعد العنـف في ولايـة الدلتا، وعمل علـى جعل انتهاكات حقـوق الإنسان التـي يعاني منها الشعـب أسـوأ. فأضحى النفط فعلياً وقوداً للعنف على الرغـم من أنه ينبغي أن يكون مـن السهل إيقاف سرقته من الناحية النظرية (إذ إن من الصعب إخفاء ناقلة، ومن السهـل معرفة مالكيهـا). ويبدو أن بعض المناوشات في الخلجـان الصغيرة لا تحتوي علـى مكون سياسي أيـاً كان، ولكنها وبـكل بساطة اقتتال صريح علـى فرصة لسرقة النفط؛ وفي حالات أخرى، كانت الدوافع مختلطة[79].

وفي عـام 2003 وحـده، أدت المناوشات إلى وقوع مئات الوفيـات، فيما تم تشريد آلاف الأشخاص. وعندما يصل العنف درجـة كبيرة أو يتطور ليشمل خطف موظفي شـركات النفـط أو المتعهدين، ستكون النتائـج معاكسة لرغبة القائمـين على رعاية الميليشيات. فعلى سبيل المثال، بحلول أواخر شهر مارس/ آذار من عام 2003، كانت شيفـرون تكساكو وشل وتوتال فينا إلف قد أوقفـت إنتاجها الذي وصل إلى 800000 برميـل في اليـوم، فيما تم إجلاء طاقم العمـل. وكما يعلم العاملـون في وكالة الأنباء الماليـة، غالباً ما تؤدي التقارير الأولى التي تفيد بوجود اضطرابات في نشاط الإنتاج أو التحميـل في نيجيريا إلى حـدوث تحركات في عقود البيع الآجلـة غير المباشرة في الأسواق العالمية للنفط.

الحكومة المحلية في مواجهة الحكومة القومية

إن السيطرة على حصة الحكومة المحلية من عائدات النفط، كما سلفت الإشارة، تمتحن في المناطق النيجيرية المنتجة للنفط بطرق حاذقة، وغالباً ما تكون غير قانونية. ذلك أن قيمة ووسائط توزيع العائدات الرسمية عرضة للتدقيق والتغيير في العديد من الدول المنتجة، حيث يطالب سكان المناطق المنتجة للنفط بالحصول على تعويض عما حدث لحياتهم من اضطراب، أو يصرون على أن يكون لهم حق في الإيرادات أكبر مما للحكومة المركزية. وهذا الإصرار الأخير ماكر؛ لأنه يثير تساؤلات وشكوكاً سياسية أعمق حيال حقوق الحصول على الإيجار، وشرعية الحكومة المركزية، وفي الواقع، حول الحدود القومية والمحلية القائمة. فالمناطق الواقعة في أندونيسيا ضمن خمسة أقاليم ستحصل على قرابة 80% من العائدات إذا ما تم توزيعها على أساس المنشأ، فيما يتقاسم 25 إقليماً بقية العائدات. وفي روسيا في عام 1997، حصلت المناطق الخمس الأغنى التي لا تزيد نسبة سكانها عن 5.5% من مجموع السكان، على 55% من جميع الإيرادات المحلية من الموارد الطبيعية[80]. وفي المملكة المتحدة يقع الجزء الأكبر من النفط على مسافة من ساحل أسكوتلندا، مما وفر للقوميين الأسكوتلنديين سلاحاً مهماً يمكنهم من أن يشيروا بوساطته إلى الحيف الذي يلحق بهم ـ فالنفط الأسكوتلندي يمول الحكومة في لندن ـ كما أنه مصدر الدخل بالنسبة للمنادين باستقلال أسكوتلندا. وكما أوضحت إحدى الدراسات: «كذلك، فإن اقتسام الإيرادات لن يخفف النزعات الانفصالية، نظراً لأن الحكومات المحلية المنتجة للنفط سوف تكون بحال أفضل إذا ما احتفظت بكامل إيراداتها من النفط»[81].

وفي الوقت الراهن -في نيجيريا- يذهب قرابة 13% من إيرادات النفط الفيدرالية شهرياً إلى الولايات المنتجة عبر الحكومة المحلية أو هيئة تنمية دلتا النيجر التي ورثت فريق مهمات النفط، وهيئة تنمية المناطق المنتجة للنفط والمعادن الفاسدتين وسيئتي السمعة. وذلك بالإضافة إلى الإيرادات المخصصة لتلك الولايات باستخدام المعادلة المطبقة على كل ولايات الاتحاد. وتحاول بعض الولايات المنتجة للنفط أن تبرهن على أن كافة الإيرادات التي يتم الحصول عليها من مناطقها، إنما هي حق شرعي لها،

فيمـا تطالب الولايات الأخرى بالحصول على حصة من إيرادات حقول النفط والغاز الطبيعي الجديدة الواقعة في المياه العميقة.

إن الحاجـة لإيجاد طريقة للخروج مـن حالة عدم الكفايـة واللامساواة والفساد والعنـف التي تولدها المنافسـة للحصول على إيرادات النفط علـى مستوى الولاية في نيجيريا لها الأولوية، نظراً للإمكانيات المتوقعة من استثمار الاحتياطيات الهائلة التي تملكهـا البلاد من الغـاز الطبيعي، وإلا فإن مصدر الدخـل الجديد سوف يطيل عمر المشكلات التي أوجدها إنتاج النفط. وفي السنوات القليلة الماضية، تم التقدم باقتراح مثـير للجدل لتوزيع العائدات للأفراد الراشدين، عوضاً عن الوحدات الحكومية حين التعامـل مـع مسائل مثـل التعويض عن الأضـرار البيئية للمناطـق المنتجة من خلال أساليب الإنفاق والضريبة العادية[82]. إلا أن إمكانية التطبيق العملي للاقتراح موضع نقاش مفتوح للجميع.

يمثـل اقتسام الإيرادات ما بين الحكومتين المركزية والمحلية مشكلة على المستويين المـالي والسياسـي، سواء نظر المـرء إلى المثال المتطـرف الذي تمثلـه نيجيريا أو إلى مـدى أكثر اتساعـاً. إذ يميل على المستوى المـالي إلى تقديم درجـة عالية من التقلب في إيـرادات الحكومة المحلية، مع كافة المشكلات القائمة بالنسبة للتخطيط ومخاطر المديونية. كما أنه يمتد إلى المشكلات المرتبطة بالاعتماد على صادرات السلع الأساسية التـي تدخـل في النسيج الاقتصادي، ممـا يشكل شريحة ثانية مـن الحكم تعيق جمع الضرائـب والمحاسبة. وعلـى المستوى السياسـي، فمن شأن قيـام الحكومة المركزية بتوزيع الإيـرادات والمستويات المنخفضة لتحصيل الضرائـب على الصعيد المحلي أن يزيـدا من اعتماد الحكومة المحلية على الحكومة المركزية، مما يدل ضمناً على وجود علاقات محسوبية.

النفط والعمالة

بقـدر ما يؤدي الاعتمـاد على صادرات النفط والغاز الطبيعـي إلى إعاقة تنمية القطاعـات الأخـرى من الاقتصاد، فإنـه قد يعيق كذلك الظـروف اللازمة لتنمية

أوسع للحركة العمالية، حتى ولو أصبح القطاع نفسه منظماً بموازاة مجالات تقليدية. وإذا ما شكل القطاع ذاته قطاعاً منعزلاً، يتميز بانخفاض العمالة فيه وكثافة الرأسمال، ضمن اقتصاد مضيف يتزايد تخلفه أو فساده، فمن المحتمل أن تكون قدرته على عدوى القطاعات الأضعف الأخرى بأفكار التنظيمات العمالية الصناعية محدودة للغاية.

ومن شأن وصف عمليات القطاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يوضح بشكل جيد الطبيعة الانعزالية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي:

لا يكتفي هذا القطاع بالتزود من وقوده الخاص وتوليد كهربائه، ولكنه يحمل نفطه بواسطة أنابيب ويشحنه على ناقلات النفط بواسطة أنابيب تحت سطح البحر، وهذا شكل من وسائل النقل لا يمكن استخدامه لأي غرض آخر، ويؤدي إلى عدم تكوين اقتصاديات خارجية. وكان من شأن وجود حقول النفط في مناطق قاسية وغير مأهولة إلى حد كبير عزل الصناعة عن المجتمعات والاقتصاديات المحيطة بها. وقد تعزز هذا بفعل الحالة المتخلفة لتلك المجتمعات والاقتصاديات، الأمر الذي يقلل كثيراً من الصلات التي تربطها بالصناعة. ويشكل هذا الوضع النقيض التام لما تشهده الدول المتقدمة، حيث يشكل النفط صلات وثيقة أمامية وخلفية، مع بقية الاقتصاد[83].

إن تحديد حجم العمالة التي يولدها القطاع ليس واضح المعالم. فشركة النفط الوطنية النيجيرية تقوم بتوظيف نحو 13000 موظف فقط، على الرغم من أن الشركات المشغلة توظف أكثر من ذلك، وتوظف شركة أرامكو السعودية، المنتج الوحيد في المملكة العربية السعودية، 56000 موظف فقط. وتشكل شركة بيدفسا الفينزويلية التي كانت توظف نحو 80000 موظف ومقاول مباشر في عام 1999، ما بين 1 و3% من الموظفين في البلاد. وفي الجزائر وفر القطاع نحو 50000 وظيفة مباشرة فقط.

تتبع تعقيدات إحصاء الأفراد من تقرير ما إذا كنا سنضيف مقاولين، وفي تلك الحالة هل ينبغي أن يكونوا مقاولين مرتبطين بشكل مباشر بالقطاع ـ أي أولئك الذين يعملون لصالح شركات الحفر على سبيل المثال ـــ أو يشمل الذين في أحواض السفن

أو مقدمي الأطعمة، الذين توفر لهم الصناعة بعض الأعمال؟ هل ينبغي أن نأخذ في الحسبان حراساً محليين توظفهم شركات تعمل في اليمن؛ ليضمنوا لها الوقوف في وجه عمليات اختطاف وسائل النقل والطرق الأخرى لتحصيل حصة صغيرة جداً من الإيجار؟ وفي أثناء الثورة الإيرانية عام 1979، ولدت مشكلة التحديد هذه تقديرات لعدد العاملين في صناعة النفط والغاز تتراوح بين 19000 و78000 (84).

ويقدم جيوستي الرئيس السابق لشركة بيدفسا العدد الذي ذكر آنفاً والبالغ 80000، ولكنه ربما كان يبالغ عندما يقول: إن ما يزيد عن مليون وظيفة، أي ربع إجمالي الوظائف في فنزويلا، كان المسؤول عنها الطلب الذي تولده صناعة النفط والغاز الطبيعي(85).

والأمر الذي لا ريب فيه أن قوة العمل المركزية التي تشغل الحقول والأنابيب ومحطات التكرير والتصدير للدول المعتمدة على التصدير، تشكل نخبة صغيرة تتلقى أجوراً جيدة ضمن الطبقة العاملة المحلية، وهي قادرة على إيقاف أحد المصادر الأساسية لإيرادات الحكومة. ولما كانت هذه هي الحال، فمن المفاجئ أنه لم يتم إنجاز سوى القليل نسبياً على صعيد دور العمالة المنظمة في الدول المنتجة. هل يميل العاملون في القطاع إلى استخدام قوتهم فقط للدفع بمطالبهم في مكان العمل، مثل الأجور وظروف العمل؟ هل تضفي الأهمية الإستراتيجية للصناعة التي يعملون فيها على المطالب الاقتصادية بعداً سياسياً؟ هل سيتجه العاملون في النفط نحو القيام بعمل سياسي علني، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تصنيفه؟ هل يمكن إجراء مقارنات مفيدة ما بين مقاومة العمال الجزائريين للمقترحات المتعلقة بإصلاح الصناعة وتلك التي يبديها أقرانهم في نيجيريا؟ لا تجيب الفقرات الآتية عن هذه الأسئلة، ولكنها قد توضح لنا مجال البحث على نحو أفضل.

يتم في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، إما حظر منظمات الاتحادات النقابية، كما في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو وضع حد لها يصل لدرجة المنع، كما في المملكة العربية السعودية، أو وضع ضوابط صارمة عليها، كما

في دولة الكويت. وعلى الرغم من ذلك، فإن بحثاً سريعاً في أرشيف مجلة إبستريم التي تصدرها الصناعة لعام 2003 سرعان ما يظهر قصصاً تتحدث عن احتجاجات عملية في الجزائر وفنزويلا ونيجيريا والهند والإكوادور وباكستان وكولومبيا وأندونيسيا والنرويج.

ولقد جاءت بعض هذه الأفعال نتيجة هموم نقابية تقليدية، مثل تلك التي جرت في أغسطس/ آب من عام 2003، عندما احتج العمال الهنود من شركة النفط والغاز الطبيعي بعد حادث تحطم مروحية مميت جرى في البحر على مسافة من ساحل بومباي، أو التهديد بإضراب إبريل/ نيسان في كالفكس باسيفيك أندونيسيا، رداً على محاولات الشركة تغيير جدول العمل، أو قيام عمال النفط في كولومبيا بالإضراب عندما قالت شركة إيكوبيترول: إنها سوف تنشئ محكمة بعد انتهاء الزمن المحدد للمفاوضات.

وانطوى بعضها الآخر على الدفاع عن الحقوق المجتمعة أو التمثيل النقابي. وهكذا، قام عمال صناعة الغاز الطبيعي في باكستان بالإضراب في شهر إبريل/ نيسان، قائلين: إن أرباب العمل قد تخلوا عن الوعود التي سبق أن أطلقوها بتوفير وظائف ومنافع، بما في ذلك توفير مساكن وغاز طبيعي وكهرباء للقرى القريبة من الحقول. وفي كولومبيا، أخطر بلد في العالم بالنسبة لأنشطة الاتحادات العمالية، قام العمال بإضراب مدته 24 ساعة احتجاجاً على صدور مذكرة اعتقال لقيادي في الاتحاد، قيل: إن له صلات بإحدى فصائل الجماعات المسلحة، وسبق أن كان هدفاً لإحدى محاولات الاغتيال التي قامت بها الميليشيات اليمينية.

استمرت الاتحادات النقابية النيجيرية ـ اتحاد نيوبينغ للعمال اليدويين وبينغاسان للعمال الإداريين ـ بشن الاشتباكات القتالية، بالإضافة إلى اتحاد الموظفين الذي يقوم بدور ناظر الإضراب المرابط أمام أبواب توتال فينا إلف، لمنع الدخول إليها، على سبيل المثال، وأخذ أعضاء نيوبينغ مئة عامل مغترب رهائن، كانوا يعملون على أربع حفارات في سلوك متهور، وذلك في أثناء النزاع مع مقاول الحفر ترانزأوشن.

للاتحادات النقابية النيجيرية تاريخ من الاشتباكات القتالية التي تمتد بقوة إلى المجال السياسي. وفي عام 1993، زُجّ بقيادي نيوبينغ وبينغاسان في السجن وتم استبدالهم بإداريين عينتهم السلطة الحاكمة في عهد بابانغيدا في أثناء إضراب يتعلق ببطلان الانتخابات. وفي عهد أقرب من ذلك، قامت أقسام من عمال النفط المنظمين في نيجيريا بالاحتجاج على إلغاء الدعم الممنوح لبيع النفط بالتجزئة. وبعدئذ، ونظراً لفوزهم بالتأجيل في تلك المسألة، قام مؤتمر العمال النيجيري NLC الذي له صلات بنيوية وثيقة بالاتحادات النفطية، بمهاجمة خطط الحكومة لخصخصة محطات التكرير الأربع للبلاد، والإشارة إلى أن انخفاض استطاعتها الاستخدامية قد أتاحت للأشخاص الأقوياء في شركة النفط والسياسيين الإفادة من استيراد مشتقات النفط، وقال رئيس المؤتمر: «إننا بحاجة إلى وضع أهداف تتعلق بالإمداد، وليس الأسعار، إذ لن نصل أبداً إلى السعر الصحيح؛ نظراً للأسواق المتقلبة والضغط التخفيضي الذي يمارس على النيرة [عملة النيجر]، ولهذا فإننا بحاجة إلى جعل محطات التكرير تعمل؛ حتى تُصدِّر الإنتاج»[86]. وتابع حديثه قائلا: إن الإصلاحات في العمليات الإنتاجية الفرعية تحتاج إلى بيئة تنظيمية أفضل، وبذلك كان يتجه بوضوح وعزم نحو السياسة. ودعت الاتحادات النقابية كذلك لتأسيس مؤسسة لادخار المكاسب غير المتوقعة الناتجة عن زيادة أسعار النفط. كما أن التحركات التي قامت بها شل لنقل بعض الوظائف الإدارية إلى الخارج قد جلبت اتهامات النقابات لها بانتهاج سياسات عنصرية تهدف إلى تهميش المهنيين المحليين، كما أنعشت النقابات القضايا المحيطة بفشل سياسات الاعتماد على النيجيريين «النيجرة» التي انتهجتها الحكومات السابقة.

ولقد أثارت خطط الخصخصة انتقاداً شديداً من اتحادات العمال في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام 2003. وكنا قد ذكرنا آنفاً مسألة محطات التكرير النيجيرية. وفي الجزائر، جاء شهر فبراير/ شباط بإضراب عام امتد يومين، وشمل العمال في قطاع النفط والغاز الطبيعي على الرغم من أن خطط وزير الطاقة المتعلقة بالاستغلال التجاري لشركة سوناتراش الحكومية قد وضعت على الرف قبل شهرين من ذلك، وكانت رايات

العمـال تحمـل الشعار: «سوناتراش ضعيفة يعني أن الجزائـر ضعيفة» وكان الخوف المحـرك يتمثـل في ذلك الخـوف المعتاد مـن أن الاستغلال التجاري سـوف يؤدي إلى فقـدان الوظائـف الذي نراه في صناعـة الأغذية الزراعية عندمـا تمت خصخصتها وفقـد 60% مـن العمال وظائفهـم[87]. وفي منتصف ذلـك العام شهـدت الإكوادور إضرابـاً استمر تسعة أيام احتجاجاً على خطط الحكومة بالسماح للشركات الأجنبية بزيـادة إسهامها عبر عقد صفقـات مشتركة، بعد أن فشلت عقود الخدمات البسيطة في زيـادة الناتج الضعيف للبلاد. وفي كل من تلك الحالات كانت الإجراءات الدفاعية للاتحادات النقابيـة العمالية قد تحدت بوضوح قدرة الحكومة أو امتيازها في تحديد سياسة صناعية إستراتيجية.

ومع ذلك، فإن تحركات عمال النفط في فنزويلا في عام 2003 كانت الأكثر وضوحاً من الناحية السياسية. فقد تم حسم جولة الأجور عندما انضم قرابة 30000 موظف في بيدفسا بقيادة مديرين من الحلقتين الوسطى والعليا، إلى إضراب المعارضة الذي يهـدف للإطاحة بهوغو شافيز من الرئاسة. واقتبست مجلة إبستريم ما كان قد أدلى به روجير ديوان المحلل لدى شركة بيتروليوم فاينانس، حين قال: «إذا ما عرينا المسألة لنصل إلى جوهرها، فيمكننا القول: إن الشركة تحاول الإطاحة بالحكومة، وتلك مهمة عسيرة»[88].

ولقـد أدى هـذا الإضـراب إلى إيقاف صـادرات فنزويلا من النفـط البالغة 2.7 مليون برميل في اليوم، وكذلك كانت حال ناتج محطات التكرير لديها، التي تنتج عادة مليـون برميـل في اليوم. وقد اعترض كبار المديريـن في الشركة على خطوة شافيز في تعيـين أشخاص في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية. وكذلك، فإن سياسته الرامية لإقامـة تعاون وثيق مع الدول الأعضـاء في أوبك لدعم الأسعار كانت تخالف سياسات الحكومـات الفينزويلية السابقة وسياسة بيدفسا التي كانت تسعى لإضعاف الصلات ما بين البلاد والسياسة التي تنتهجها أوبك.

وكان مـن نتائج الإضراب إلحاق الأذى بإيـرادات الحكومة وإيقاف تدفق النفط، ولكن لم يكن له أثر يذكر على الناخبين المؤيدين لشافيز في الأحياء والمجمعات السكنية

التي تضم الفقراء. وعلى أثر ذلك، تم طرد العديد من موظفي بيدفسا، ووردت أنباء عن وضع أسماء على القائمة السوداء. وفي الوقت ذاته، لجأ العديد من منظمي المعارضة إلى كولومبيا والسلفادور وكوستاريكا. وأنكرت واشنطن تدخلها في محاولة الإطاحة بالحكومة التي تعارضها. وتبعاً للظواهر، فإن الأرستقراطية العمالية، المكونة من قسم كبير من موظفي بيدفسا، قد ألقوا بثقلهم مع معارضة ترعاها المصالح التجارية الفينزويلية الخاصة وطبقة وسطى تتمتع بامتيازات وتدعمها واشنطن، على الأقل، ضمنياً.

قبل ربع قرن من الزمن، اضطلع عمال النفط بدور رئيس في الإطاحة بحكومة شاه إيران. وكانت إسهاماتهم (وإسهام القطاعات الأخرى من تنظيمات الطبقة العاملة في الصناعة، مثل عمال الفولاذ والسكك الحديدية) قد جاءت متأخرة عن القطاعات الأخرى من السكان[89]، إلا أنها كانت حاسمة، إذ أدت إلى إيقاف الإنتاج الوطني البالغ 5.7 ملايين برميل في اليوم، محدثة بذلك صدمة أسعار النفط الثانية. وكانت مطالب عمال النفط سياسية، ومن بينها إنهاء العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق السجناء السياسيين، وتفكيك جهاز المخابرات سافاك. واستهدف المضربون الصادرات إلى أفريقيا الجنوبية العنصرية وإسرائيل. ووفقاً لروايات معاصرة، كان عمال النفط قد انتخبوا ممثلين راديكاليين، لكن سرعان ما وجدوا أنفسهم على خلاف مع القيادة الدينية المنبثقة من أجزاء أخرى من الثورة الإيرانية. وكان الأمر بالنسبة لبعضهم أن عمال النفط قد أوقفوا الصناعة بالنيابة عن مجموع السكان، وبذلك بددوا الخرافات حول اتباع الأرستقراطية العمالية النهج المحافظ والبروليتارية الحديثة للنهج الاقتصادي»[90].

التوترات الحدودية

إن العلاقات الاجتماعية والسياسية ضمن الحدود الوطنية المعترف بها تُعدّ مقدسة نسبياً ـ وهو جوهر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ـ وهي النتيجة الطبيعية لقداسة الحدود نفسها التي غالباً ما كانت مفروضة من الاستعمار. ويكون الاستثناء عندما تتفوق قوة القانون الدولي. وهكذا، فقد أتاح دعم الولايات المتحدة

احتلال أفريقيا الجنوبية لناميبيا، على الأقل عندما كان ذلك ملائماً، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، واحتلال المغرب للصحراء الغربية، واحتلال أندونيسيا لتيمور الشرقية.

يؤدي إشراف الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ومحكمة العدل الدولية، على العلاقات ما بين الدول إلى التخفيف من النزاعات الحدودية بشأن موارد النفط والغاز الطبيعي أو التوسط فيها، ولكنه لا ينزع فتيل الصراع.

وحينما تندفع أوروبا نحو الموارد الطبيعية في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين يتولد الصراع مع الشعوب المحلية، وما بين القوى الاستعمارية المتنافسة، لكن منذ التحرر من الاستعمار، تتحول تلك النزاعات لتغدو نزاعات محلية ما بين الدول الوريثة للكيانات الاستعمارية. إذ إن إغراء الإيجار المتولد من الصادرات إلى الشمال يولد التنافس على الموارد الطبيعية ما بين الدول الوريثة ويعززه.

شهدت السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين اندفاعاً نحو النفط والغاز الطبيعي في خليج غينيا على مسافة من ساحل أفريقيا الغربية. ونتج عما تبعه من تدافع للحصول على حقوق في المساحات البحرية ما يزيد عن ثلاثين نزاعاً إقليميّاً، معظمها تم حلها أو سوف يتم حلها سلمياً. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئة مشتركة بأعمال الاستكشاف على طول الحد البري للسنغال وغينيا بيساو. ولكن حينما أصدرت محكمة العدل الدولية في هاغو حكمها في عام 2002 بأن شبه جزيرة باكاسي تعود إلى الكاميرون وليس إلى نيجيريا، رفضت حكومة أبوجا الحكم وتمت إثارة المشاعر الشعبية وتطوع آلاف الشبان من المناطق المتنازع عليها للانضمام للقوات المسلحة النيجيرية[91].

وعندما احتلت المغرب وموريتانيا الصحراء الغربية في عام 1975 عند انسحاب أسبانيا، كان الفوسفات يشكل الثروة الأساسية للمنطقة، مما أثار الشكوك بأن المغرب يريد جعل نفسه المنتج المهيمن عالمياً والمحدد لأسعار السوق المزدهرة في ذلك الوقت. وبعد أكثر من سنتين ونصف، مع اكتشاف النفط قبالة ساحل

موريتانيا باتجاه الجنوب، ومرة أخرى، لما كانت المملكة تعاني من مشكلات مالية نتيجة اعتمادها الكلي على استيراد النفط والغاز الطبيعي، فقد منحت المملكة لتوتال فينا إلف الفرنسية وكيرماغي الأمريكية امتياز التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية للصحراء الغربية كلها. ونشأ خلاف دبلوماسي كبير وقرار قانوني من الأمم المتحدة بعدم قبول استكشاف القوى الخارجية لموارد المناطق التي لا تحكم ذاتها، ومع ذلك تم جمع معلومات هائلة وأدى احتمال وجود النفط لمنح المغرب حافزاً جديداً للاستمرار في احتلالها.

وفي بحر الصين الجنوبي، تخضع سلسلة الصخور التي تمتد نحو 500 ميل، وتعرف باسم جزر سبراتلي لادعاءات إقليمية لما لا يقل عن ست دول تبدي اهتمامها في التراكمات الطبيعية غير المثبتة من النفط والغاز الطبيعي الواقعة تحتها. وتدعي كل من الصين وفيتنام وتايوان سيادتها على كامل السلسلة، فيما تدعي الفيليبين وماليزيا وبروناي سيادتها على جزء منها. وقد حصل صدام بين البحرية التابعة للصين وفيتنام في عامي 1974 و1988 وتم تطبيع العلاقات في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، لكن مشكلة سبراتلي لم تحل، ونشب الخلاف ثانية في عام 1992 عندما أصدر كلا البلدين تصاريح استكشاف متداخلة لشركات النفط الأمريكية. وكلما تنامى نهم الصين للنفط والغاز الطبيعي، ازداد تصميمها على ألا تتنازل عن مزاعمها بالنسبة لما يعتقده الجيولوجيون الصينيون بوجود احتياطيات تبلغ مليارات البراميل.

وفي منطقة بحر قزوين، أدى النزاع الحدودي ما بين إيران ودول أخرى مطلة على البحر مثل أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وروسيا إلى تأخير أعمال شركات النفط وجعل مؤسسة هيرتيج الأمريكية اليمينية التي تضم بعضاً من كبار المفكرين تدعو جورج دبليو بوش للتدخل دبلوماسياً وعسكرياً عن طريق توسيع قدرات أذربيجان وصلاتها بحلف الناتو[92]. وتشكك إيران بالحدود البحرية الموضوعة، وتلك المتعلقة بالحوض البحري الذي يخص قطاعها من بحر قزوين، وكانت قد أثارت كذلك مسألة ما إذا كان قزوين بحراً أم بحيرة؛ لأنهما بذلك يخضعان لأنظمة قانونية مختلفة،

وتدعي طهران سيادتها على نحو 20% من بحر قزوين، فيما كان قطاعها قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي، يشكل ما بين 12 إلى 14% من الإجمالي. وفي عام 2002، وافقت أذربيجان على وقف استكشاف حقل آراز آلوف شارغ المتنازع عليه؛ وقبل عام كانت السفن الحربية الإيرانية قد أبعدت سفينة تعمل لصالح شركة بي بي على مسافة من ذلك الحقل.

وفي منطقة الخليج العربي، كانت النزاعات الإقليمية المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي تصعد إلى السطح بين الحين والآخر: فهناك خلاف ما بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، وخلافات حول الحدود المشتركة ما بين المملكة العربية السعودية واليمن؛ وتم مؤخراً تسوية نزاع ما بين قطر الغنية بالغاز الطبيعي والبحرين التي تفتقر للثروة الهيدروكربونية حول جزر حوار بعد معركة قضائية استمرت عشر سنوات.

وكان هجوم القوات العراقية على الكويت في شهر أغسطس/ آب من عام 1990 المشهد الأكثر درامية. ففيما كان العراق يزعم سيادته على جارته الجنوبية الصغيرة منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين، وكسب بعض التأييد الشعبي لهذا الأمر من القوميين العرب، إلا أن الدافع لغزو عام 1990 كان مالياً بصورة عامة. إذ إن الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت قرابة عقد من الزمن قد جعلت العراق يرزح تحت أعباء الكثير من الديون للأنظمة العربية الأخرى، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية والكويت. وفي تلك الأثناء، كانت أسعار النفط تتراجع على نحو لا يرحم، وزاد من انخفاضها ذلك الإنتاج الزائد لدولة الكويت. وفي الواقع، إن العراق كان يدفع أوبك لمحاولة رفع الأسعار في الأشهر التي سبقت الغزو.

وفي الوقت نفسه، كان هناك نزاع ما بين العراق والكويت حول حقل رميلة الحدودي. وقد رفض العراق مناقشة اقتسام تكاليف وإيرادات الإنتاج. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، رفضت الكويت البحث في أي من موضوع الديون أو احتياطيات النفط. في أثناء تلك الحرب، كان العراق قد وضع الألغام على القسم الأكبر من الحقل الواقع ضمن الحدود؛ للحيلولة دون وقوعه في أيدي الإيرانيين، ولكن الكويت زادت من إنتاجها من حقل رميلة، رابطة بذلك مسألة الحقل بقضية زيادة

إنتاج الكويت والضغوط التخفيفية لهبوط الأسعار. وقد ادعى صدام حسين أن الكويت مدينة للعراق بـ 2.4 مليار دولار، وأنها تشن حرباً اقتصادية على العراق[93].

وفيما كانت الغايات السياسية [لصدام] من ارتداء عباءة القومية العربية، إحراز نصر سهل بعد الفشل الدموي لغزوه لإيران، قد اجتمعت وهدفه الإستراتيجي بضمان أمن الحدود الساحلية لمنطقة الخليج، كان ثمة حجة قوية تقول: إن النفط والمديونية، بالإضافة إلى المؤشرات بعدم اكتراث الولايات المتحدة، قد أقنعت صدام حسين بشطب جزء من مديونيته والاستيلاء على إنتاج الكويت البالغ 1.8 مليون برميل في اليوم.

فإذا استطلعنا كل الدلائل هذه بشأن التوترات وعدم المساواة والظلم الذي واكب الاعتماد على صادرات النفط التي من المرجح أنها ستلازم الاعتماد على صادرات الغاز، فإن مبررات الصياغات اللغوية الرنانة التي استشهدنا بها في البدء تكون واضحة، فغالباً ما تمنحنا الهيدروكربونات لمسة ميداس الذي قد جنى كلاً من الذهب والشقاء في الوقت نفسه، إذ الثراء والذهب في الدول المصدرة يذهب للبعض والشقاء للكثيرين. وهنا يكمن لب المشكلة، فالإيجار بوصفه الشكل المهيمن للدخل الوطني عرضة بشكل خاص للافتقار للشفافية، فضلاً عن التوزيع وفق المحسوبية. وفي الوقت نفسه، فإن السيطرة على النفط تمكن من إحكام السيطرة السياسية (والعسكرية) وتعززهما.

ونظراً لورود ما سلف، فإنه من السخف أن يتمنى شعب بلد غني بالهيدروكربون ذهاب ثرواتهم، كما لو أن شعب بلد يفتقر للموارد يتمنى عبثاً أن تكون له ثروات أولئك. ويعد إبطال سحر «لعنة السلعة» مشروعاً سياسياً. ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية تفرض الشفافية على جمع الثروة الهيدروكربونية وتوزيعها. وتعني طبيعة الإيجار أنه لا يمكن تحقيق ذلك الأمر إلا من خلال إسهام شعبي واسع النطاق في عملية صنع القرار. وبلوغ هذا يطرح مشكلات تختلف باختلاف المجتمعات، فقد تعني المشكلة لبعضهم مواجهة الانقسامات الإثنية، ولسواهم معالجة قضايا إقليمية، ولآخرين تقاليد حكم الأسر أو السلطة العسكرية. وفي بقاع أخرى سوف يكون التعبير عن المسألة بالمعيار الطبقي. وكأن هذا كله لا يشكل تحدياً كافياً،

ذلك أن طبيعة الهيدروكربون الإستراتيجية تعني ألا يترك لسكان بلد أن يقرروا شكل وطبيعة البنى الاجتماعية لديهم. وكما سوف يعرض الفصل اللاحق، فإن النفط والغاز يمثلان للقوى الكبرى في العالم أهمية بالغة، ومن ثم؛ فإنه لا تترك ملاك النفط والغاز يديرونهما بحرية.